



مجلة بحوث الشرق الأوسط مجلة علمية مُحَكَّمة (مُعتمدة) شهرياً

العدد مائة وثلاثة عشر
(يوليو 2025)

السنة الخمسون
تأسست عام 1974

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)





الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)



مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة متخصصة في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمدة من بنك المعرفة المصري



موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعاً على موقع دار المنظومة.



العدد مائة وثلاثة عشر (يوليو 2025)

تصدر شهرياً

السنة الخمسون - تأسست عام 1974





مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة معتمدة) دورية علمية محكمة
(أثنا عشر عددًا سنويًا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيرى، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر

أ.د. سعيد الصري، جامعة القاهرة، مصر

أ.د. سوزان القبايى، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. ماهر جميل أبوخواطة، عميد كلية الحقوق، جامعة كفر الشيخ، مصر

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. تامر عبدالنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. هاجر قنديش، جامعة قرقاج، تونس

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا

Prof. Gabriele KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا

Prof. Farah SAFI، جامعة كبير مون أوفيرتي، فرنسا

إشراف إداري

أ/ أمالي جرجس

أمين المركز

إشراف فني

د/ أمل حسن

رئيس وحدة التخطيط والمتابعة

سكرتارية التحرير

قسم النشر

أ/ رانيا نوار

قسم النشر

أ/ شيماء بكر

المحرر الفني

أ/ مرفت حافظ

مكتب المدير

تنسيق ومراجعة لغوية

وحدة التنسيق اللغوي - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تصميم الغلاف - أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

ترجم: (المراسلات الخاصة) بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

* وسائل التواصل:

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس - شارع الخليفة المأمون - العباسية - القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب، 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل / واتساب: 01555343797 (+2)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤية

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجالات المحكمة دوليًا.

الأهداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية .
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره .
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .



مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير د. حاتم العبد

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقاً للترتيب الهجائي :

- أ.د. إبراهيم عبد المتعم سلامة أبو العلا
- أ.د. أحمد الشربيني
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق
- أ.د. السيد فليفل
- أ.د. إيمان محمد عبد المتعم عامر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن
- أ.د. حنان كامل متولي
- أ.د. صالح حسن المسلوت
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة
- أ.د. عاصم الدسوقي
- أ.د. عبد الحميد شلبي
- أ.د. عفاف سيد صبره
- أ.د. عفيفي محمود إبراهيم
- أ.د. فتحي الشرفاوي
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز
- أ.د. محمد السعيد أحمد
- أ.د. لواء / محمد عبد المقصود
- أ.د. محمد مؤنس عوض
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر
- أ.د. مصطفى محمد البقداوي
- أ.د. نبيل السيد الطوخي
- أ.د. نهي عثمان عبد اللطيف عزمي
- رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية - مصر
- عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- كلية الدراسات العليا للثقولة - جامعة عين شمس - مصر
- عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- (قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق
- جامعة الأزهر - مصر
- و عضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- كلية الآداب - جامعة المنيا
- ومقرر لجنة الترقيات بالجلس الأعلى للجامعات - مصر
- عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
- قطاع الخدمة الاجتماعية بالجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقاً للترتيب الهجائي -

- أ.د. إبراهيم خليل العلاف جامعة الوصل - العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيتي كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية
- أ.د. أحمد الحسو جامعة مؤتة - الأردن
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. عبد الله حميد العنابي جامعة الملك سعود - السعودية
- أ.د. عبد الله سعيد القامدي الأمين العام لجمعية التاريخ والأثار التاريخية
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. مجدي هارح عضو مجلس كلية التاريخ - ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. محمد بهجت قبيسي جامعة الكويت - الكويت
- أ.د. محمود صالح الكروي رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس 1 - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي جامعة حلب - سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* Center for near and Middle Eastern Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* Institute of Islamic Studies, Bonn Free University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية +
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكم إلكترونياً +
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة +
- يشار إلى أن الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة +
- يكتب الباحث ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية للبحث صفحة واحدة فقط لكل ملخص +
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "word" ونمط الخط باللغة العربية "Simplified Arabic" وحجم الخط 14 ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن 25 سطر والهوامش والمراجع خط Simplified Arabic حجم الخط 12 +
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج word ونمط الخط Times New Roman وحجم الخط 13 ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط Times New Roman حجم الخط 11 +
- (Paper) مقياس الورق (B5) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش 2.3 سم يمينا ويسارا، 2 سم أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقياس البحث فعلي (الكتاب) 21×13 سم، (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تنبيل 2.5 سم +
- مواصفات الفقرة للبحث : بداية الفقرة First Line = 1.27 سم، قبل النص = 0.00، بعد النص = 0.00، تباعد قبل الفقرة = 6pt (تباعد بعد الفقرة = 0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) +
- مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع : يوضع الرقم بين قوسين هالتي مثل : (1)، بداية لفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص = 0.00، بعد النص = 0.00، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) +
- الجداول والأشكال: يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقاً لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حل من الأحوال +
- يتم التحقق من صحة الإملاء على مسئولية الباحث لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية +
- مدة التحكم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكم 15 يوم على الأكثر +
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية +
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر +
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير +
- رسوم التحكم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار +
- رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار +
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالقرا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : (9/450/80772/8) بنك مصر (المقيم خارج القاهرة) +
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : (EG71000100010000004082175917) (البنك العربي الأفريقي) +
- استلام إعادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة +

• المراسلات : توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور / مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس - العباسية - القاهرة - ج.م.ع (ص. ب 11566)

للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: 01555343797 (+2)
(merc.pub@asu.edu.eg)

• ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

وإن ينتقل إلى الأبحاث المرسله عن طريق آخر.

جدول المحتويات

الصفحة	عنوان البحث
الدراسات القانونية	
1	دور مفوضي الدولة في إجراءات الإثبات
42-1	تامر محمد سعد
2	التوازن بين استخدامات الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان
100-43	فتحي عبد الله عمران
3	خصوصية المسؤولية المدنية لمراقب الحسابات (دراسة مقارنة)
128-101	إيهاب عبده نفادي
دراسات علم الاجتماع	
4	منظمات المجتمع المدني وتمكين الشباب السعودي "دراسة ميدانية"
176-129	مناحي فالح خريزان
دراسات علم النفس	
5	فاعلية برنامج قائم على فنيات العلاج الجدلي السلوكي (DBT) لتنمية المناعة النفسية (PIS) لدى طلاب الجامعة ذوي الميول الانتحارية
226-177	نعمة سعيد مصطفى
الدراسات التاريخية	
6	بريطانيا والنزاعات بين الكويت والقوى المجاورة في عهد الشيخ مبارك الصباح 1915-1896
268-227	أنور معاشي مرزوق
الدراسات الاقتصادية	
7	جودة التعليم العالي والبحث العلمي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتطبيق على دولة ماليزيا
320-269	سعيد عزت خطاب
8	دراسة واختبار أثر الإفصاح عن المخاطر المالية على جودة التقارير المالية «دراسة تطبيقية»
358-321	نيرفانا حسين مهران
الدراسات الإعلامية	
9	البنية الأسلوبية للتحقيقات الاستقصائية الصحية (دراسة تحليلية)
400-359	إنجي حمدي عبد الستار

افتتاحية العدد (113)

تُجدد مجلة بحوث الشرق الأوسط، الصادرة عن المركز، عهدها العلمي في دعم البحث الرصين، بعد مسيرة امتدت لما يقرب من نصف قرن، قدّمت خلالها إسهامات بارزة في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية. وبفضل التزامها بالمعايير الأكاديمية المحكمة، أضحت المجلة مرجعًا موثوقًا للباحثين من مختلف الجامعات المصرية والعربية.

ويأتي هذا العدد (113) - يوليو 2025، استمرارًا لهذا النهج العلمي، حاملًا بين دفتيه باقة متميزة من البحوث المتخصصة، التي تتناول موضوعات ذات راهنية علمية ومجتمعية، وتلتزم بمعايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، وهو ما يعزّز من مكانة المجلة بين الدوريات العلمية المحكمة والرصينة، ويتميّز هذا العدد بتنوّع معرفي وتكامل بحثي يعكس ثراء الحقول التي تغطيها المجلة. ففي ميدان الدراسات القانونية، نجد ثلاث دراسات تتناول قضايا محورية : دور مفوضي الدولة في إجراءات الإثبات، والتوازن بين استخدامات الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان وأيضًا خصوصية المسؤولية المدنية لمراقب الحسابات (دراسة مقارنة).

أما في علم الاجتماع، فيقدّم العدد دراسة ميدانية مهمة حول منظمات المجتمع المدني ودورها في تمكين الشباب السعودي، وهي قضية ترتبط مباشرة بجهود التنمية الاجتماعية في العالم العربي، وفي إطار علم النفس، يتضمن العدد بحثًا تطبيقيًا حول فاعلية برنامج علاجي مبني على العلاج الجدلي السلوكي (DBT) في تنمية المناعة النفسية لدى طلاب الجامعة ذوي الميول الانتحارية، وهو موضوع يلامس الصحة النفسية في الأوساط الجامعية.

كما يتناول باب الدراسات التاريخية تحليلًا معمقًا لدور بريطانيا في النزاعات الإقليمية بين الكويت والقوى المجاورة خلال عهد الشيخ مبارك الصباح (1896-1915)، وهو موضوع ذو أهمية لفهم توازنات المنطقة في مطلع القرن العشرين، وفي الاقتصاد، يقدم العدد دراستين بارزتين الأولى تتناول دور جودة التعليم العالي والبحث

العلمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالتطبيق على تجربة ماليزيا، والثانية دراسة تطبيقية حول أثر الإفصاح عن المخاطر المالية على جودة التقارير المالية، بما يعزز من فاعلية الحوكمة والشفافية.

ويُختتم العدد ببحث في الدراسات الإعلامية، يقدم تحليلاً أسلوبياً للتحقيقات الاستقصائية الصحفية، مسلطاً الضوء على بنية هذا النمط الصحفي المتخصص. إننا في هيئة تحرير مجلة بحوث الشرق الأوسط نؤكد التزامنا المستمر بنشر البحوث العلمية التي تجمع بين الأصالة والمنهجية، ونثمن مساهمات الباحثين الجادين من مختلف التخصصات، بما يعزز من دور البحث العلمي في بناء مجتمعات المعرفة والتنمية المستدامة.

والله وليّ التوفيق،

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

**التوازن بين استخدامات
الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان**

**The balance between the uses of artificial
intelligence and human rights**

**فتحي عبد الله عمران إبراهيم عمران
دكتوراه - في الحقوق – قسم القانون الجنائي
والضابط بقطاع الحماية المجتمعية**

**Pioneer. doctor
Fathy Abdullah Omran Ibrahim Omran**

**PhD / In Laws – Department of criminal Law
Faculty of Law – Ain Shams University
And the officer in the Community Protection Sector**

fomran358@gmail.com



www.mercj.journals.ekb.eg



ملخص البحث

يعد الذكاء الاصطناعي أحد أكثر التقنيات تقدماً وتأثيراً في العصر الحديث؛ إذ يستخدم في مختلف المجالات؛ مثل: الطب، والتعليم، والأمن، والاقتصاد. ومع ذلك فإن التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي يثير تساؤلات حول تأثيره في حقوق الإنسان، بما في ذلك الخصوصية، وحرية الرأي والتعبير، والملكية الفكرية، والحق في التقاضي الإلكتروني.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة كيفية تحقيق التوازن بين فوائد الذكاء الاصطناعي والمخاطر التي قد تهدد حقوق الأفراد والمجتمعات، ويناقش البحث المخاطر المحتملة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي، كما يستعرض بعض التوصيات التي تهدف إلى ضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة تحترم حقوق الإنسان.

ويخلص البحث إلى أن تحقيق هذا التوازن يتطلب تبني نهج شامل يشمل تطوير سياسات تنظيمية، وتعزيز الشفافية في تصميم أنظمة الذكاء الاصطناعي، كما يؤكد أهمية التعاون بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني؛ لضمان استخدام مسؤول وعادل للذكاء الاصطناعي.



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

Research Summary

1-

Artificial intelligence is one of the most advanced and influential techniques in the modern era, it is used in various fields such as medicine, education, security, and economics. However, the expansion of the use of artificial intelligence raises questions about its effect on Human rights, including privacy, freedom of opinion, expression and intellectual property, And the right to electronic litigation.

This research aims to study how to balance the benefits of intelligence Artificial and risks that may threaten the rights of individuals and societies, and discusses research possible risks of artificial intelligence uses, as well as some recommendations it aims to ensure the use of artificial intelligence in a way that respects human rights.

The research concludes that achieving this balance requires adopting a comprehensive approach that includes developing organizational policies, enhancing transparency in the design of artificial intelligence systems, it also emphasizes the importance of cooperation between governments, companies and civil society to ensure using a responsible and fair intelligence.



مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد ص، وعلى آله وأصحابه والتابعين وأتباع التابعين بإحسانٍ إلى يوم الدين، وبعد...

أولاً- موضوع البحث:

يشهد العالم تطورًا متزايدًا ومتسارعًا في مجال تقنية الذكاء الاصطناعي، لاسيما مع ازدياد حجم البيانات التي يتم جمعها من نظم المعلومات، ومواقع التواصل الاجتماعي، ومن الأجهزة والمعدات المعتمدة على تقنية إنترنت الأشياء، ومع التطور المذهل للأجهزة واستخدام وتطوير الخوارزميات، أصبح لدى تلك التقنيات القدرة على محاكاة السلوك البشري، والقدرة على الوصول لقرارات تتشابه بشكل كبير مع القرارات التي يتخذها الإنسان، ومن هنا بدء استخدام تلك التقنيات، وخاصة الروبوتات الذكية في العديد من المجالات؛ كالصناعة، والتجارة، والهندسة، والطب، والتعليم، والزراعة، والخدمات المنزلية، ورعاية كبار السن، وأصحاب الهمم، وغيرها.

ومِمَّا لا شك فيه أنَّ هذا التوسع الكبير في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والاهتمام المتزايد بها قابله تساؤلات عدة على الصعيد القانوني تتعلق بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، والطبيعة القانونية لهذا الذكاء، والأحكام المتعلقة بالمسؤولية القانونية جنائية كانت أم مدنية أم إدارية المترتبة على استخدام هذه التقنيات، وأساس هذه المسؤولية إزاء غياب نصوص قانونية صريحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي، وقد فرض أيضًا ذلك التوسع في استخدام هذه التقنيات ضرورة البحث عن آليات لحماية بعض الحقوق الأساسية للإنسان التي كفلها الدستور



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

والقانون، وأهمها: الحق في الخصوصية عمومًا، والحق في خصوصية البيانات الشخصية على نحو خاص، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في الملكية الفكرية، والحق في المحاكمة العادلة.

ونظرًا لأن تقنيات الذكاء الاصطناعي تنطوي جزئيًا على الاستغناء عن البشر، فهي مسألة تؤثر في حقوق الإنسان، وتمثل سيفًا ذا حدين: على الرغم من أنها تساعد الأفراد في العديد من المجالات، فإنها قد تسبب لهم مزيدًا من الضرر عن طريق انتهاك حقوقهم، سواء بصفة عامة أو خاصة؛ الأمر الذي دفعنا للبحث عن التوازن بين استخدامات الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان.

ثانيًا - أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في أن الذكاء الاصطناعي أصبح يصطدم بشكل مباشر بالحقوق الأساسية للإنسان إيجابًا وسلبيًا، وفي هذا الصدد نحاول الموازنة ما بين حاجتنا المستمرة لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي والحفاظ على حقوق الأفراد المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والدساتير والقوانين الوطنية.

كما تأتي أهمية البحث أيضًا في تسليط الضوء على التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان؛ ولذلك يتعين النظر في إمكانية تكييف أو توفيق الأنظمة القانونية الحالية مع خصوصيات الذكاء الاصطناعي؛ لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من تلك التقنيات، وأيضًا حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات.

وتظهر أهمية البحث أيضًا في عجز الأنظمة القانونية عن مواجهة الأضرار الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يتطلب بالضرورة تدخل المشرع؛ لوضع



نظام قانوني متكامل يحدد بشكل دقيق آلية التعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومواجهة الأضرار الناتجة عنها.

ثالثاً - أهداف البحث:

إنَّ الهدف الرئيس من هذا البحث هو بيان طرق تحقيق التوازن بين استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي وحماية حقوق الإنسان التي كفلتها الاتفاقيات الدولية والدستور والقوانين الوطنية، ويندرج تحت هذا الهدف الرئيس أهداف أخرى فرعية تتمثل في الآتي:

- التعريف بالذكاء الاصطناعي، وبيان أهميته التقنية.
- بيان خصائص أنظمة الذكاء الاصطناعي.
- بيان مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن وعلى الأوضاع الاجتماعية.
- تأثير الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان.
- أثر الذكاء الاصطناعي في حق الإنسان في المحاكمة العادلة "التقاضي الإلكتروني".

رابعاً - تساؤلات البحث:

من خلال أهداف البحث السابقة تتمثل تساؤلات البحث في الآتي:

- ما هي كيفية تحقيق التوازن بين استخدامات تقنيات الذكاء الاصطناعي خاصة مع التطور السريع لتلك التقنيات وتدخلها في مجالات الحياة كافة مع المحافظة على حقوق الإنسان من انتهاكات تلك التقنيات لها؟



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

- ما هو الذكاء الاصطناعي؟ وهل هناك تعريف نموذجي يجمع بين طبيعته الفنية من جهة، وطبيعته القانونية من جهة أخرى؟
- ما هي أهمية الذكاء الاصطناعي خارج المجال الجنائي؟ وأهميته في المجال الجنائي؟
- ما هي الخصائص التي تتمتع بها أنظمة الذكاء الاصطناعي؟
- ما المخاطر التي يحققها الذكاء الاصطناعي على الأمن القومي والداخلي وعلى الأوضاع الاجتماعية؟ وما هي التوصيات المقترحة لتقادي هذه المخاطر؟
- ما مدى تأثير الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان؟
- ما أثر الذكاء الاصطناعي في حق الإنسان في المحاكمة العادلة؟

خامساً - خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة حول الموضوع وثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول - مفهوم الذكاء الاصطناعي وأهميته التقنية.

المبحث الثاني - خصائص الذكاء الاصطناعي ومخاطره.

المبحث الثالث - تأثير الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان.

المبحث الأول -

مفهوم الذكاء الاصطناعي وأهميته التقنية:

تمهيد وتقسيم:



يُعَدُّ الذكاء الاصطناعي شكلاً من أشكال التكنولوجيا التي سعت البشرية منذ القدم للوصول إليها، ففكر البشر بتطوير آليات لها قدرة على التحليل، واتخاذ التصرفات الذاتية يعود إلى مئات السنين، وخلال القرن الواحد والعشرين انتقلنا من مرحلة الفكر إلى الواقع، وذلك بتطوير تقنيات قادرة على أداء أعمال بشكل ذاتي إلا أنها لا تزال في مراحلها الأولى، وكأي تطور في المجتمع الإنساني، فإن هذه التقنيات التي تعمل بشكل مباشر وغير مباشر مع الأفراد لها إيجابياتها وسلبياتها؛ أي أنها توفر للبشر فرصاً جديدة لتحسين حياتهم، وتمكينهم من الحصول على حياة كريمة بالحفاظ على حقوقهم الأساسية، وبالمقابل فإنها بحداتها قد تشكل تحديات ومخاطر على حقوق الأفراد وحياتهم العامة.

فيجب الأخذ بعين الاعتبار عند التعامل مع الذكاء الاصطناعي أن هناك تحديات بإمكانها أن تقوض أو تنتهك حماية حقوق الإنسان بشكل عام أو خاص، أو أن تعززها بشكل ممنهج أو منظم كأن تعمل هذه التقنيات كصمام أمان للتمتع بالحقوق الأساسية والحرية الشخصية والسياسية، وعليه فإننا هنا نتحدث عن سلاح ذي حدين. (1)

ولإعطاء صورة واضحة وشاملة عن مفهوم الذكاء الاصطناعي فإننا سنقسم هذا المبحث إلى الآتي: أولاً- تعريف الذكاء الاصطناعي، ثانياً- أهمية الذكاء الاصطناعي، وذلك بالتفصيل على النحو الآتي:

أولاً- تعريف الذكاء الاصطناعي:

وللتعرف على مصطلح الذكاء الاصطناعي نبيّنه في اللغة والاصطلاح وذلك على النحو الآتي:



أ (الذكاء الاصطناعي لغة:

فإن الذكاء أصله من "ذكا"، وهو أصل معتل يدل على الحدة ⁽²⁾. وجاء في المعاجم العربية أن الذكاء اسم ممدود يدل على حدة القلب، ومنه قد ذكي الرجل فهو ذكي على وزن فعيل؛ أي كبر في السن، والتذكية بمعنى الذبح، وتذكية النار رفعها، وذكت النار تذكو اشتعلت، وذكاء الريح طيبها، وذكية؛ أي رائحة طيبة، والذكاء سرعة الفطنة، والرجل ذكي سريع الفطنة. ⁽³⁾

فالذكاء المقصود في مجال بحثنا: هو سرعة الفطنة، والذهن الحاد، وسرعة البديهة، وهي من سمات الإنسان.

أما لفظ الاصطناعي، فأصله من "صنع"، وهو أصل صحيح يدل على عمل الشيء صنعًا. ⁽⁴⁾

وجاء في معاجم اللغة صنع يصنع فهو مصنوع، أي عمله، ومنه قوله تعالى: "صنع الله الذي أتقن كل شيء" ⁽⁵⁾ فاصطنع الشيء؛ أي أمر أن يصنع له أو دعى إلى صنعه ⁽⁶⁾، والاصطناعي اسم منسوب إلى اصطناع، ما كان مصنوعًا وغير طبيعي؛ مثل: الحرير الاصطناعي، والقلب الاصطناعي، والقمر الاصطناعي. ⁽⁷⁾ نستنتج من ذلك أن المعنى اللغوي للذكاء الاصطناعي: هو سرعة الفطنة والبديهة الموجودة في آلة مصنوعة تمتاز بمحاكاة الذكاء لدى الإنسان.

ب (الذكاء الاصطناعي اصطلاحًا:

والحقيقة أن للذكاء الاصطناعي تعريفات عدة سواء من الناحية الفنية أو تشريعيًا، ولكن نقصد بالمعنى الاصطلاحي له هنا هو تعريف الذكاء الاصطناعي فقهاً.



والواقع أن هناك العديد من التعريفات الفقهية للذكاء الاصطناعي حيث عرفه البعض: "بأنه مجموعة البرامج الإلكترونية، التي تصمم على الأجهزة، بحيث تحاكي الذكاء البشري لأداء مهام، وذلك استنادًا إلى المعلومات التي تجمعها" ⁽⁸⁾، وهناك تعريف يري أنه: "دراسة لجعل أجهزة الحاسوب تؤدي أشياء يقوم بها الإنسان بطريقة أفضل" ⁽⁹⁾، وعرفه البعض الآخر بأنه: "العلم الذي يمكن الآلات من تنفيذ الأشياء التي تتطلب ذكاءً إذا تم تنفيذها من قبل الإنسان". ⁽¹⁰⁾

وأيضًا عرف بأنه: دراسة وتصميم أنظمة ذكية تستوعب بيئتها، وتتخذ إجراءات تزيد من فرص نجاحها، في الوقت ذاته يعرفه "جون مكارثي" الذي وضع هذا المصطلح عام 1955م بأنه: "علم وهندسة صنع آلات ذكية". ⁽¹¹⁾

وعرفه البعض الآخر بأنه: "علم من علوم الحاسب الآلي الذكية، يقوم بعمليات معقدة، وله القدرة على محاكاة الذكاء البشري، ويقوم بترجمة تلك العمليات إلى عمليات إلكترونية، تعمل على حل المشكلات بحرية واستقلالية دون تدخل العنصر البشري، والتعلم من التجارب السابقة، واتخاذ القرارات بشكل مستقل وفقًا للبيئة الخارجية المحيطة به". ⁽¹²⁾

ومن ناحية المشرع المصري، فقد وضع تعريفًا للذكاء الاصطناعي في إطار معالجته للبيانات الشخصية، حيث جاء تعريف المعالجة الإلكترونية بطريق الذكاء الاصطناعي بأنه : "المعالجة: أي عملية إلكترونية أو تقنية لكتابة البيانات الشخصية، أو تجميعها، أو تسجيلها، أو حفظها، أو تخزينها، أو دمجها، أو عرضها، أو إرسالها، أو استقبالها، أو تداولها، أو نشرها، أو محوها، أو تغييرها، أو تعديلها، أو استرجاعها، أو تحليلها، وذلك باستخدام أي وسيط من الوسائط أو الأجهزة الإلكترونية أو التقنية، سواء تم ذلك جزئيًا أو كليًا". ⁽¹³⁾



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

ومن الجدير بالذكر يمكننا القول بأننا لم نجد تعريفاً نموذجياً يجمع ما بين طبيعته الفنية من جهة، وطبيعته القانونية من جهة أخرى؛ بسبب بعد فقهاء القانون عن الطبيعة الفنية للذكاء الاصطناعي، وعليه يتطلب تعريف الذكاء الاصطناعي اطلاعاً واسعاً على طبيعته الفنية؛ للخروج بتعريف قانوني دقيق يغطي جميع جوانب الذكاء الاصطناعي.

ثانياً - أهمية الذكاء الاصطناعي:

يمكننا حصر أهمية الذكاء الاصطناعي من خلال مزايا الذكاء الاصطناعي بعيداً عن المجال الجنائي ومزاياه في المجال الجنائي، وذلك على النحو الآتي:

أ) مزايا الذكاء الاصطناعي خارج المجال الجنائي:

لا يمكن الاختلاف حول مزايا استخدام الذكاء الاصطناعي خارج المجال الجنائي التي تظهر بوضوح في رفع المعدلات الإنتاجية، وتوفير النفقات والجهد، والقدرة على العمل في الظروف الشاقة والخطرة عن بعد، كصهر المعادن مثلاً، ومن ثم تحقيق عائدات ربحية عالية، والنفاز إلى مجالات استثمارية جديدة. ((14))

ولا يمكن حصر استخدامات الذكاء الاصطناعي في الوقت الراهن؛ إذ يلعب دوراً مهماً في كثير من الميادين الحيوية، كما زاد الاعتماد عليه بشكل لافت في القطاعات والمجالات كافة، وسنشير إلى ذلك بإيجاز على النحو الآتي:

1- المجال الطبي:

حيث يشكل الذكاء الاصطناعي جانباً مهماً في مجال الرعاية الصحية، حيث زادت استخدام تقنياته في التشخيص الطبي والكشف عن الأمراض، وتحديد وسائل العلاج والدواء، والعمليات الجراحية الآلية، وأصبح من الشائع الاستعانة ببرامج تعمل



عن طريق خوارزميات خاصة بتشخيص المرض والوصفات الطبية له، فضلاً عن استخدام برامج معينة لقراءة الصور الطبية؛ كالأشعة السينية، أو الموجات فوق الصوتية، أو الرنين المغناطيسي. ⁽¹⁵⁾

كما أسهمت أجهزة الذكاء الاصطناعي المعتمدة على معالجة الصور الحرارية للأشخاص في الأماكن العامة على تقليل انتشار وباء كورونا "covid-19". ⁽¹⁶⁾

لذا قام الاتحاد الأوروبي بتمويل مشروع الذكاء الاصطناعي الطبي " K connect"، وهو عبارة عن أنظمة بحث متعددة اللغات، تساعد المرضى في الحصول على المعلومات والإرشادات الطبية الواجبة الإلتباع وفقاً لاحتياجاتهم ولطبيعة أمراضهم. ⁽¹⁷⁾

2- المجال التجاري:

حيث تعددت استخدامات الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي، حيث تعتمد معظم البنوك والمؤسسات المالية على تقنية "الأنظمة الخبيرة" وهي أهم الأدوات التي تسهم في اتخاذ قرارات شراء وبيع الأسهم، وإدارة صناديق الاستثمار، بالإضافة إلى دورها في تقديم النصائح والإرشادات لكافة العاملين في القطاع التجاري والاستثماري كأفضل خبير مصرفي.

وفي مجال التجارة الإلكترونية ⁽¹⁸⁾ تعمل أنظمة ذلك الذكاء على وضع توصيات للمنتجات التي يهتم بها العميل، بالإضافة إلى تنظيم قوائم العملاء الذين شاهدوا هذه المنتجات أو اشتروها، ومثال ذلك استخدام موقع "Amazon".

3- مجال الأغذية والزراعة:



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

يمكن للمستهلكين الحصول على خيار توصيل الماركات والمكونات المفضلة لديهم إلى بابهم مباشرةً، كل هذا دون تضخيم تكاليف التوصيل، كما يتطلع المزارعون إلى التكنولوجيا التنبؤية للتخفيف من المخاطر والطقس، لتعظيم عائداتهم، وذلك عن طريق إحدى أدوات الذكاء الاصطناعي "إنترنت الأشياء" ⁽¹⁹⁾. "IOT".

4- مجال معالجة المياه:

حيث يتم تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحسين قدرة محطات معالجة مياه الصرف الصحي، وتحسين جودة المياه، والاستفادة من مياه الأنهار، وفي توليد النفايات.

5- مجال صناعة الهواتف الذكية:

يقوم الذكاء الاصطناعي بتحويل الصوت إلى نص مكتوب، فقد طورت شركة "Google" نظام للتعرف على الكلام، وكذا الإضافة إلى قيام شركتي "Microsoft – Google" بتطوير نظام يعمل بواسطة الذكاء الصناعي كمساعد شخصي يقبل الأوامر الصوتية لإنشاء قوائم المهام وطلب العناصر عبر شبكة الإنترنت، وتعيين التذكيرات، والإجابة عن الأسئلة. ⁽²⁰⁾

6- مجال النقل وصناعة السيارات:

حيث استخدمت شركات النقل المختلفة الذكاء الاصطناعي والتقنيات الجديدة والمتطورة في السيارات والقطارات والطائرات، حيث أصبحت مزودة بأجهزة استشعار ورادار، وكاميرات، وتثبيت السرعة؛ مما أسهم في تحسين الأمان على الطريق، وسرعة تدفق حركة المرور، وتقليل الوقت المستغرق في النقل. ⁽²¹⁾



كما تدخل أنظمة الذكاء في صناعة السيارات ذاتية القيادة، التي تعتمد على خوارزميات رسم الخرائط والبيانات التي تحصل عليها من خلال أجهزة استشعار متعددة مدمجة بها لتحديد مسار الطريق، والتي تمكنها من تحديد المواقع الجغرافية عن طريق نظام "GPS"، ونظام التعرف البحري على الأشياء بصفة عامة. ((22))

7- مجال تنفيذ القانون:

حيث يؤدي الذكاء الاصطناعي دورًا مهمًا، سواء فيما يتعلق بالتقاضي، أو بالوسائل البديلة لفض المنازعات، حيث تعتمد محاكم بعض الدول بشكل جزئي على تقنيات ذلك الذكاء. مثال ذلك: قيام دولة الصين بإنشاء محكمة إلكترونية تعتمد بشكل كامل على تقنيات الذكاء الاصطناعي، عن طريق حفظ القوانين والتشريعات والسوابق القضائية، بالإضافة إلى حفظ ظروف الإدانة والبراءة المحتملة للعديد من القضايا، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المحكمة أصدرت "1000" حكم قضائي وفق آلية الاستعانة بهذا البرنامج. ((23))

ونشير في هذا المقام إلى جهود وزارة العدل المصرية في استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تطوير ورقمنة آليات الفصل في المنازعات. ((24))

كما أسهم الذكاء الاصطناعي في وجود ما يسمى "القاضي الذكي المستقل"، الذي يفصل في المنازعات المدنية غير المعقدة؛ كمسائل الأحوال الشخصية، والمواريث، وبعض حوادث المرور البسيطة؛ مثال: البرازيل تستعين ببرنامج إلكتروني يعرف باسم "القاضي الإلكتروني" حيث يوجد على جهاز حاسوب محمول بيد القاضي وبعد التحقيق من قبل القاضي يقوم بطرح بعض الأسئلة، وبعد الإجابة عن البرنامج فيصدر البرنامج الحكم متضمنًا الأسانيد القانونية التي تم الفصل على أساسها. ((25))



8- مجال العمليات العسكرية:

حيث يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا كبيرًا في تطوير الأبحاث في المجال العسكري، وأصبحت الروبوتات العسكرية أهم التقنيات التي تستخدم في الحروب، كالتعرف على مواقع الألغام وتفجيرها، أو بهدف التجسس، وغيرها من الاستخدامات العسكرية والحربية، وذلك راجع إلى أن هذه الروبوتات معتمدة على أجهزة استشعار ذكية تمكنها من استكشاف البيئة المحيطة بها، والأماكن المستهدفة بدقة عالية. ((26))

مثال ذلك: حينما تلقى حزب الله اللبناني عرضًا قبل عامين للحصول على أجهزة اتصال "البيجر" ووجدوه مناسبًا لاحتياجاتهم كجماعة تعمل على مساحة كبيرة مع عدد كبير من المسلحين، والمفاجأة التي كشفت عنها تقرير لصحيفة واشنطن بوست الأميركية أن تلك الأجهزة كانت جزءًا من خطة تعمل عليها الاستخبارات الإسرائيلية "الموساد" منذ عام 2015، وأن الجزء الأول من الخطة يكمن في إدخال أجهزة اتصال لاسلكية مفخخة إلى لبنان كانت تحتوي على بطاريات كبيرة الحجم، ومتفجرات مخفية ونظام إرسال مكن إسرائيل من الوصول الكامل إلى اتصالات حزب الله، وظل التصنت على حزب الله لمدة تسع سنوات مع الاحتفاظ بخيار تحويل أجهزة الاتصال اللاسلكية إلى قنابل في أزمة مستقبلية، وهو ما حدث بالفعل عندما قامت إسرائيل بتفجير الأجهزة "البيجر" عن بُعد في 2024/09/17 وقتل وأصيب ما يصل إلى ثلاثة آلاف من عناصر حزب الله وعدد من المدنيين بلبنان.

9- مجالات الحياة اليومية:

حيث استطاع الذكاء الاصطناعي تغيير أنماط الحياة البشرية؛ إذ اعتمد الإنسان بشكل رئيس في إنجاز معاملاته اليومية على استخدام محركات البحث "Google" أو المنصات الرقمية " - Amazon - Uber - Metaverse



Facebook" وتستخدم جميعها خوارزميات التنبؤ، لتقديم توصيات للعملاء بناءً على بياناتهم الشخصية وتاريخ معاملاتهم على تلك المنصات الرقمية. ((27))

ب (مزايا الذكاء الاصطناعي في المجال الجنائي:

يمكننا أن نعدد استخدامات متلاحقة ومتزايدة للذكاء الاصطناعي في المجال الجنائي، وذلك على النحو الآتي:

1- مجال الأمن الوقائي:

أو ما يعرف "بالشرطة التنبؤية"، وذلك من خلال استعانة أجهزة الشرطة بالتحليلات الرياضية وخوارزميات التعلم الإحصائي وتطبيقها على البيانات من واقع سجلات الشرطة عن أوقات الجرائم السابقة وموقعها الجغرافي وطبيعتها؛ وذلك بهدف التنبؤ بأنماط محتملة من الجرائم في المستقبل، وهو ما يمكن الجهاز الأمني من اتخاذ تدابير وقائية تجاه من يحتمل معه ارتكاب جريمة في المستقبل، بالإضافة من تحذير الضحايا المحتملين.

وفي جامعة سانتا كلارا بولاية كاليفورنيا جرى تطوير أشهر برامج التنبؤ في هذا المجال، والمعروف باسم برنامج PredPol، ويستخدم في الأحياء التي يحتمل أن تقع فيها أنواع معينة من الجرائم، والخطر الوحيد من هذه البرامج أنها قد تقضي إلى تدابير تتعارض مع مبدأ أصل البراءة، أو أن تسمح بتحييزات تجاه بعض الأحياء فتصف بعضها بالسيئ، والآخر بالجيد. ((28))

والحقيقة صدر حكم شديد الأهمية في 2023/02/16 من المحكمة الدستورية الألمانية أعلنت فيه عدم دستورية استخدام برنامج المراقبة Palantir من قبل شرطة ولايتي هسن وهامبورج. ((29)) وأضافت المحكمة أن استخدام التدابير



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

الآلية تتدخل بالتالي في حقوق الأشخاص مسموح بها فقط لحماية المصالح القانونية ذات الأهمية الخاصة؛ مثل: حياة الأشخاص أو سلامتهم الجسدية أو حرياتهم.

2- مجال الضبط الإداري:

حيث تعتمد أجهزة الشرطة على برمجيات لإدارة دوريات الشرطة من خلال شبكة الإنترنت بقصد توزيعها جيداً؛ وذلك لعدم الإفراط في التدابير الأمنية فوق ما يحتاجه المجتمع، ويمثل برنامج Hunchlab أهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق هذا الهدف.

كما أمكن إدخال نظام ذكي في كاميرات المراقبة لإرسال تنبيهات إلى الشرطة في حال وجود اشتباه تجاه شخص معين وضع نفسه طواعية موضع الريبة بإتيانه تصرفات غير طبيعية، وذلك في العاصمة البريطانية لندن.

وفي مصر صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1023 لسنة 2015 بتشكيل اللجنة القومية الدائمة للتنسيق الأمني لمنظومة كاميرات الرصد المرئي؛ وذلك بهدف وضع الأسس والمعايير اللازمة لمنظومات كاميرات المراقبة، التي تخدم العمل الأمني.

3- مجال أعمال الاستدلال:

تستخدم شرطة نيويورك برمجيات ذكية تعرف باسم Patternizr لتحليل الجرائم في البحث الجنائي، وبمقارنة العمليات الإجرامية المبلغ عنها بمئات الآلاف من الجرائم التي سبق تسجيلها؛ مما يؤدي إلى البحث عن أنماط الجريمة وارتباطها بغيرها من الجرائم بسرعة كبيرة سواء تم اكتشاف مرتكبها أو قيدت ضد مجهول.



كما يتم الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في تسجيل إجراءات الاستدلال التي يباشرها مأموري الضبط القضائي من ارتداء ملابس رسمية مزودة بكاميرات، وأيضًا استخدامه كتدبير يقلل من حالات العود إلى الإجرام، وأيضًا لتتبيه أجهزة الشرطة بحالات التهديد بوقت كافٍ مثل مراقبة السجون في بعض الولايات الأمريكية عبر الطائرات المسييرة بدون طيار. ((30))

ويستخدم أيضًا الذكاء الاصطناعي عبر تفعيل النظام العالمي لتحديد المواقع "GPS" في مجال الإثبات الجنائي لإعادة ترتيب ومعاينة مسرح الجريمة في مكان يتعذر الوصول إليه إلا من خلال هذه التقنية المتصلة بالأقمار الصناعية، وأيضًا في إجراء القياسات الحيوية والبيومترية بطريقة رقمية ذات دقة عالية مقارنة بالطرق التقليدية المستخدمة في علوم الطب الشرعي؛ مثل: بصمات القزحية والشبكية والصوت والمخ والبصمة الوراثية DNA....إلخ.

ولعل أهم البرامج الذكية في مجال البحث الجنائي هي برامج التعرف على الوجوه التي قد تغفل البرامج التقليدية في تحقيق تلك النتيجة، وذلك لمنع سرقات المتاجر والاحتيايل المصرفي وتزوير الهوية وضبط أمن الحدود والتعرف على مجهولي الهوية من المجرمين والضحايا، ومن أشهرها استخدامًا من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي FBI ودوائر البحث في أستراليا برنامج "NGI".

4- مجال أعمال القضاء:

حيث يتم اللجوء منذ عام 2013 إلى برامج لتحليل البيانات قبل الأمر باتخاذ بعض الإجراءات الجنائية؛ كالحبس الاحتياطي أو الإفراج المؤقت في المملكة المتحدة، وأيضًا يتم استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي من قبل رجال القضاء من



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

أجل إجراء التحليلات للسوابق القضائية ⁽³¹⁾، وذلك في الدعاوى البسيطة للتيسير على القضاة والخصوم، ولسرعة الفصل في المنازعات.

5- مجال التنفيذ العقابي:

استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من أجل تصنيف المحكوم عليهم، وإمكانية اللجوء إلى البدائل العقابية للعقوبة سالبة الحرية مثل الوضع تحت المراقبة الإلكترونية باستخدام الأساور الإلكترونية، والذي تبناه المشرع الفرنسي من خلال قانون 19 ديسمبر 1997 باستخدام المواد 7 / 723 إلى 12 / 723 في قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي. ⁽³²⁾

وسمحت تقنيات الذكاء الاصطناعي بالقيام بإدارة تنبؤية للعدالة الجنائية، التي من أهم أشكالها الاستعانة ببرامج لتقدير مخاطر الإفراج الشرطي عن بعض المحكوم عليهم، وتعتمد السلطات القضائية في الولايات المتحدة - ولاية فيرجينيا وولاية سيكنسون - على نظام إدارة المخاطر المستند إلى الأدلة "EBRM" لاتخاذ قرارات الموافقة على الإفراج الشرطي وحالات الوضع تحت المراقبة. ⁽³³⁾

كما يجرى التثبيت من انتهاك المفرج عنه شرطياً لالتزامات هذا الإفراج بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي متمثلة في أسورة إلكترونية مرتبطة بنظام التتبع الجغرافي العالمي "GPS". ونقول: بالرغم من كل هذه المزايا سألقة الذكر سواء خارج المجال الجنائي أو بالمجال الجنائي، فإنه يتعين التحذير بجدية من مخاطر تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولعل من أخطرها الاستعانة بها لإنتاج محتوى نفسي ضار، وبخاصة عبر وسائل التواصل، وزيادة معدلات التمييز والتحيز، وخروج تلك التقنيات عن السيطرة، وانتهاك الخصوصية، واستخدامها كأسلحة في الحروب "حادثة البيجر في لبنان".



المبحث الثاني-

خصائص الذكاء الاصطناعي ومخاطره:

تمهيد وتقسيم:

إنَّ الذكاء الاصطناعي هو مفهوم ذو طبيعة خاصة باعتباره يحاكي الذكاء البشري، فهو يتميز بالعديد من الخصائص، وعلى الرغم من الإيجابيات التي تتمتع بها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فإنها- كما سبق القول- لها مخاطر وتداعيات سلبية خطيرة؛ ولهذا سنقسم هذا المبحث إلى الآتي: أولاً- خصائص الذكاء الاصطناعي، ثانياً- مخاطر الذكاء الاصطناعي، وذلك على النحو الآتي:

أولاً- خصائص الذكاء الاصطناعي:

تتمتع أنظمة الذكاء الاصطناعي بعدة خصائص، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

1- القدرة على التعلم:

حيث تتمتع تلك الأنظمة بالقدرة على التعلم وإدراك احتياجات البشر، حيث تقوم الأجهزة ذات الذكاء الاصطناعي بمراقبة السلوك البشري لشخص ما، وتتبع عاداته الروتينية؛ مثل: الأخبار التي يفضل الاطلاع عليها، أو الأماكن التي يحب زيارتها، فترشيحات الأخبار المفضلة أو صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، أو ظهور إعلانات لمنتجات لم يتم البحث عنها- كل ذلك نتيجة تمثيل نماذج آلية لمجال معين من المجالات الحياتية؛ ومن ثم استحداث النتائج التي تتناسب مع الحدث، وذلك كله بناءً على ما قام به البشر من قبل بتغذية الجهاز بالمعلومة التي تجعله قادرًا على الفهم والإدراك. ((34))



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

والحقيقة أن قدرة وقوة الذكاء الاصطناعي على التعلم والإدراك والابتكار يتوقف على التقدم التكنولوجي في هذا الوقت، فما هو مستحيل الآن قد يكون سهلاً في المستقبل القريب. (35)

2- الاستقلال:

ويعنى به هنا قدرة الذكاء الاصطناعي على اتخاذ القرارات، ووضعها موضع التنفيذ، دون أي سيطرة بشرية أو تأثير خارجي عليه، حيث تعمل بشكل مستقل عن الأشخاص المساهمين في تصنيعها أو تطويرها أو تحديثها أو الأشخاص المستخدمة لها أو المستفيدة منها. (36)

وهذه الخاصية تكمن في تحديث بيانات الذكاء الاصطناعي ومعلوماته ببيانات ومعلومات جديدة بعيدة كل البعد عن تلك التي غذى بها؛ مما يجعله قادراً على التعامل مع مواقف جديدة لم يسبق برمجته عليها.

ويتضح من ذلك أن الاستنتاج واتخاذ القرارات المنطقية لدى أجهزة الذكاء الاصطناعي من الصعب أن تتساوى مع الاستنتاج البشري؛ لأن تقنية الذكاء الاصطناعي تتبع أسلوب "البحث التجريبي"، الذي يعتمد على ضرورة توافر بدائل وسرعة اختيار الحل والرد الأدق، وفي هذه المرحلة يتحول الجهاز أو الآلة إلى شبه إنسان يستطيع التعلم والإدراك وتحليل الأمور واتخاذ القرارات. (37)

3- التعلم من الأخطاء:

تقنية الذكاء الاصطناعي لديها القدرة على التنبؤ والتعلم من الأخطاء السابقة، وتوظيفها في التعامل مع مواقف جديدة، تسهم في تطوير وكفاءة عملها واكتسابها معلومات والاستجابة إلى المتغيرات، وتصحيح الأخطاء بشكل دقيق وسريع.



4- القدرة على القياس:

حيث يتميز الذكاء الاصطناعي بقدرته على القياس عن طريق حل المسائل واتخاذ قرارات ليس لها حل أو نموذج خوارزمي معروف ومبرمج مسبقًا. وهذه الخاصية تمكنه من اكتساب القدرة على التعلم وتحليل اللغة وفهم وتحليل الصورة، وغيرها من المقدرات. ((38))

5- الاعتماد على برمجيات وخوارزميات:

حيث يتمتع بقدرته على استخدام رموز غير رقمية "برمجيات وخوارزميات" تهدف إلى تصميم أو تشغيل برنامج أو نظام أو آلة أو جهاز قادر على تحقيق هدف معين، وذلك خلافًا للحسابات الآلية وأجهزة الكمبيوتر التي لا تستخدم سوى لغة الأرقام.

6- لا يحيطه مكان ولا يقيدته زمان:

يترتب عليه عدم القدرة على إدراك أفعال ذلك الذكاء بأي حاسة من الحواس، وهذه الخاصية وهي عدم الإحاطة مكانيًا بهذا الذكاء؛ بمعنى لا يمكن ربط أفعال الذكاء الاصطناعي بمكان معين، إذ يمكن لأي شخص أن يستخدم تطبيقاته ويستفيد منها في أي زمان وفي أي مكان حول العالم. ((39))

7- قواعد المعرفة:

حيث يتميز بمقدرته على إيجاد ومعالجة المشاكل غير المألوفة، والمتمثلة في البيانات الناقصة أو المتضاربة سواء غدى بها أو توصل إليها وحده، للوصول للحل دون وجود سلسلة من الخطوات المحددة التي يجب إتباعها للحصول على حل معد أو مبرمج مسبقًا. ((40))



8- طبيعته غير المادية:

فهو في جوهره تطبيق مكون من مجموعة من الخوارزميات أو البرمجيات، تشكل الهندسة المنطقية لأي نظام معلوماتي.

ولعل هذا الطابع غير المادي هو الذي يجعل هذا الذكاء منتجاً تقنياً حديثاً متطوراً وغير نمطي، ومهما كان شكله فإن آلية عمله الخوارزمية لا تختلف من حيث طبيعتها غير المادية من حالة إلى أخرى. (41)

ونقول: بعد الحديث عن خصائص الذكاء الاصطناعي نرى أنه من الصعوبة التعرف على جميع الخصائص المحددة للذكاء الاصطناعي بما يتصف بسرعة تطوره في الحاضر والمستقبل وكثرة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها في المجالات المختلفة.

ثانياً - مخاطر الذكاء الاصطناعي:

قد أظهرت الدراسات التقنية التي أجراها العالم الروسي "Nestik" أن للذكاء الاصطناعي مخاطر بشأن البطالة، والتدهور الفكري والروحي في المجتمع وزيادة معدلات التمييز والتحيز، والخشية من خروج تقنيات الذكاء الاصطناعي عن السيطرة، ومخاطر انتهاك الخصوصية، واستخدام الذكاء الاصطناعي كأحد الأسلحة في الحروب، وليس بالضرورة الحرب بمفهومها العسكري والسياسي البحت "الحروب الإلكترونية" بالتهكر والقرصنة والأسلحة ذاتية القيادة، ومهمات التجسس والاطلاع على البيانات العسكرية والمدنية للدول المعادية. (42) وإنما استخدام التقنية القائمة على منهجية الذكاء الاصطناعي كتقنية التعلم الآلي مثلاً في إنشاء مجتمعات وأنظمة



تحليل البيانات الضخمة مما يسمح بمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، وتطوير العمليات الاجتماعية والسياسية. (43)

ونوضح مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن أولاً، ثم المخاطر الاجتماعية، ثم مخاطر الاستخدام في القتال، وذلك على النحو الآتي:

أ (مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن:

أهم التداعيات الخطيرة التي تنتج عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي هي ما تسببه من تهديد للحياة كما هو الحال بشأن الروبوتات القاتلة، وغير ذلك من إمكانية تسخير قدرات تطبيقات الذكاء الاصطناعي الفائقة في اختراق أنظمة المعلومات وارتكاب الجرائم التي تمس أمن الدولة الخارجي والداخلي.

ونوضح المخاطر التي تهدد الأمن من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى مخاطر تهدد الأمن القومي، ومخاطر تهدد الأمن الداخلي ومخاطر في المجال الجنائي، وذلك على النحو الآتي:

1- المخاطر التي تهدد الأمن القومي:

في عصرنا الحالي أصبح اتخاذ القرارات يتم من خلال تقنية الذكاء الاصطناعي، وتظهر الخطورة بشكل كبير في القرارات المتعلقة بالأمن القومي، حيث تؤدي أحياناً إلى أخطاء مكلفة تتعلق بالأرواح.

وتعد الحروب التي تتلاءم مع تقنيات الذكاء الاصطناعي هي حروب المعلومات وتطبيقات الأمن الإلكتروني، وذلك لكون مجال الأمن الإلكتروني مجال خصب للمخاطر بسبب مواطن الضعف الناجمة عن برامج الذكاء الاصطناعي



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

وإمكانية توجيه هجوم إلكتروني للخصوم يقوم بتزويد هذه النظم بمعلومات مضللة بشكل منهجي ومنظم مشابه لزرع عميل آلي سري وغير مباشر. ((44))

والأمر لا يقف عند حد اختراق الحسابات وأنظمة المعلومات بمعرفة جهات خارجية فحسب، وإنما الأمر يبدو أخطر فيما يتعلق باستخدامات الإرهابيين لهذه التقنيات في إتمام تلك الأعمال كما هو الحال في وضع العبوات الناسفة على مجموعة من "الدرونز" المتوفرة تجاريًا وهي تحمل كاميرات وتستطيع الطيران لمدة تزيد على ثلاثين دقيقة، ويمكن للجماعات الإرهابية استبدال الكاميرات بعبوات ناسفة. ((45))

وأيضًا من أشدها خطرًا استخدامها من جانب جماعات الإرهاب والجريمة المنظمة في التخطيط والتنفيذ لأعمالها الإجرامية، ونشر أفكار التطرف والعنف والترويج لها واستقطاب أعضاء جدد كأحد وسائل "الإرهاب الإلكتروني".

ونقول: إن هذه المخاطر تضع الحكومات أمام مسؤولية حفظ الأمن القومي للبلاد، وتلقى عليها ضرورة تطوير سبل المواجهة وتبني الإجراءات المضادة لمثل تلك الاستخدامات الشيطانية للتقنيات والتكنولوجيا التي كانت في الأصل لخدمة الإنسانية.

2- مخاطر تهدد الأمن الداخلي:

استعانة الحكومات بتقنيات الذكاء الاصطناعي في عملية جمع البيانات من خلال أدوات اصطناعية لمراقبة المدنيين، فإن أحكام الرقابة ليست دائمًا تتم بشكل إيجابي ومفيد، فمن الممكن إعمالها بشكل غير حيادي؛ مما تمثل في ذلك الحين تقنيات الذكاء الاصطناعي أداة عدم المساواة والتعدي على الحريات.



استخدام الآلات في مجال الأمن الداخلي من خلال استخدام خوارزميات في أمور تمس العدالة الجنائية "العدالة التنبؤية" لما ينتج عنها من خطر يكمن في توصيف سمات المجرمين قد يؤدي إلى وصف أفراد وجماعات وبالنتيجة سيظهر لنا أشكال من التمييز القائم على هذه التقنيات. ((46))

واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من جانب موظفي إنفاذ القانون يثير المخاوف بشأن أمن المواطنين الداخلي، لما يؤدي إلى المراقبة الحكومية التعسفية والقضاء على الخصوصية، مع قدرة تلك البرامج على اختراق حجب الخصوصية.

والحقيقة إن ما يشهده العالم في الاستعانة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي يستوجب بناء خطط تضمن استحداث آليات للتعامل مع هذا الجانب، وذلك لإمكانية أن تكون مدخلاً سهلاً لارتكاب الجرائم وإتمامها.

ونقول: يجب إنشاء آلية تنظيمية وأخلاقية تحكم عمل هذه التقنيات التي قد يصبح استخدامها في المجال الأمني خطراً على المواطنين إذا ما سيئ استخدامها أو اخترقت أنظمتها.

3- مخاطر في المجال الجنائي:

تقنيات الذكاء الاصطناعي أفرزت نوعاً جديداً من الجرائم غير التقليدية وهو المعتمد على تقنية "Deep faks"، أو ما يسمى بالتزييف العميق، حيث تؤدي إلى إمكانية إظهار أشخاص في مقاطع فيديو واقعية للغاية، ويتم التلاعب بهذه المقاطع رقمياً لتصوير أشخاص يقولون ويفعلون أموراً لم تحدث في الواقع.

وظهر التزييف العميق أول مرة عام 2017 عندما نشر أحد مستخدمي "Reddit" ((47)) مقاطع فيديو تظهر شخصيات في مواقف جنسية.



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

وفي إندونيسيا عام 2016 ظهر ما يعرف بروبوت الإنترنت أو روبوت الويب حيث توصلت مديرية التحقيقات الجنائية هناك إلى أن الآلاف من الحسابات عبر وسائل التواصل الاجتماعي تنشر معلومات كاذبة وتحريض على التمييز، وتقدمت الشرطة بطلب للحجب إلى وزارة الاتصالات والمعلومات لفرض الحظر على مزود خدمة الويب.

والدافع وراء انتشار الخدع والأكاذيب والتحريض على التمييز هو المصالح السياسية.

وارتكاب الروبوتات الذكية جرائم قتل. مثال ذلك: جريمة قتل عامل شركة فولكس فاجن في ألمانيا بواسطة روبوت في عام 2015، وقال المتحدث باسم شركة فولكس فاجن الألمانية إن الوفاة كانت بسبب خطأ بشري بدلاً من ارتكاب خطأ على الروبوتات التي يمكنها القيام بالعمل وفقاً لما تمت برمجته لهم، وقال إنها تعمل في منطقة محدودة في المصنع، عادة ما يتم الاحتفاظ بنوع الروبوت الذي سحق الموظف في قفص، وكان الرجل يعمل مع الروبوت داخل القفص؛ مما شكل تهديد للروبوت الذي قام بإزاحة هذا التهديد وأدى إلى قتله. ((48))

ب (مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأوضاع الاجتماعية:

ونعني بذلك أثر الذكاء الاصطناعي على فرص العمل البشري والطلب عليه، ويتركز القلق أساساً في هذا المجال على المدى الذي تتمكن فيه تطورات الذكاء الاصطناعي من القيام بالوظائف التي كان يقوم بها البشر بتكلفة أقل؛ ومن ثمَّ يستبدل العمال البشر بهذه التقنيات، وعلى الرغم من المميزات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي في مجال العمل، فإن هناك مخاوف وتحديات تتمثل في الآتي:



1- فقدان الوظائف:

باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى تقليص الاعتماد على القوى العاملة البشرية؛ إذ إن الروبوتات تملك القدرة على القيام بأعمال كانت فيما سبق مجالاً للبشر حيث أدت تلك التطبيقات مهام الأطباء والمهندسين والمؤلفين والموسيقيين، وقد عبر الخبراء الاقتصاديون عن قلقهم من هذه الحالة؛ إذ إن الاعتماد على هذه التطبيقات من شأنه أن يؤدي إلى خسارة الكثير من المهن.

ونشرت دراسة في المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2018 في هذا الصدد حيث كشفت أن 4,1 مليون وظيفة في الولايات المتحدة الأمريكية مهددة بسبب استخدام التطبيقات الذكية بحلول عام 2026 أن 47% من المهن مهددة بأن تتحول إلى استخدامات الذكاء الاصطناعي. ⁽⁴⁹⁾

ونرى: لتفادي هيمنة الذكاء الاصطناعي على المجتمعات البشرية، وتفاذي آثارها السلبية والتركيز على الاستفادة من مميزاتها، يجب الاهتمام بتعليم البرمجة بشكل جيد، وخاصة في مراحل التعليم المبكرة، وإنشاء أقسام وكليات متخصصة بالذكاء الاصطناعي، ووضع نظام اجتماعي يحمي العمال من سلبات تبني هذه التقنيات.



2- اتخاذ قرارات متحيزة:

باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي والتوسع في الاعتماد عليها خاصة التي تعمل وسيطاً للحصول على الخدمات؛ مثل: الخدمات المالية والتوظيفية تنذر بإمكانية قيامها باتخاذ قرارات متحيزة، مثال ذلك: اتجاهات الإنفلونزا عبر جوجل "Google flu trends"، ويعد هذا التطبيق مثال على التحيز، وعدم القدرة على الوصول إلى نتائج صحيحة؛ إذ إن هذا التطبيق فشل عام 2013 حيث لم يصل إلى نتائج دقيقة؛ ومن ثمّ تراجعت أهمية هذه التطبيقات بالنسبة إلى صناع القرار. ((50))

3- تفاوت الدخل بين العمالة:

بالاعتماد على أية تكنولوجيا جديدة ينتج عنه إخلال في توزيع الدخل، وذلك لتراجع الطلب على بعض الوظائف، وزيادة الطلب على العمالة القادرة على التعامل مع هذه التكنولوجيا، وهذا سيؤدي إلى تقليل الطلب على العمالة غير الماهرة، ما سيؤدي إلى تفاوت في الدخل بين العمالة في العديد من الدول.

وجانب آخر فإن هذه التقنيات تزيد من قوة أصحاب المصانع والشركات في مواجهة العاملين؛ لأن بعض هذه التطبيقات تغري أصحاب المصانع والشركات في التوسع من ترتيبات العمل المرن، وهو ما يشعر العاملين بعدم الاستقرار.

وعلى المستوى الدولي، فإن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تعزز من التفاوت بين الدول؛ فافتقار الدول إلى إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة كالدولة النامية يهدد بعدم المساواة بين دول العالم. ((51))



ونرى: لتفادي هذه السلبيات لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بين الدول ولتحقيق مبدأ المساواة يجب التعاون التام بين الدول في تبادل المعلومات والخبرات ومساندة الدول الكبرى للدول النامية.

ج (مخاطر الذكاء الاصطناعي في الأعمال العسكرية:

فقد أفضى التقدم العلمي والتكنولوجي إلى إحداث منافسة وسباق شديدين بين الدول الكبرى إلى إنتاج أسلحة متطورة جديدة. ((52))

وهذا التنافس بين الدول في مجال الأسلحة الذكية قاد إلى تصميم وصناعة أسلحة لها القدرة على كشف وتعقب ومعالجة أو استخدام القوة ضد أي هدف معادٍ وتدميره، دون تدخل مباشر من الإنسان، وتعتمد هذه الأسلحة على متحسساتها ومستشعراتها وعلى البيانات التي سبق الحصول عليها تجريبياً في تحديد الأهداف وتدميرها. ((53))

ومنظمة حقوق الإنسان ترى أن الجيل الثاني من الأسلحة في الترسانات العسكرية قد يكون أسلحة تامة أو روبوتات قاتلة: وهي آلات قادرة على اختيار أهداف محددة، وتدميرها دون تدخل بشري إضافي. ((54))

وعرفها جانب من الفقه بأنها: آلة قادرة على اختيار الأهداف والاشتباك معها من دون تدخل العنصر البشري، اعتماداً على البرمجيات التي يتم إدراجها مسبقاً داخل هذه الآلات. ((55))

ومن أشد مخاطر تطبيقات الذكاء الاصطناعي إمكانية التجسس، فقد أدى التوسع في استخدام الحاسبات الآلية إلى تمركز المعلومات بدرجة كبيرة في جميع الدول المستخدمة لنظم المعلومات، وأدى تخزينها على هذا النحو إلى سهولة



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

التجسس على الأسرار في المجالات الصناعية والتجارية والمهنية والعسكرية كافة، وقد وصفت الحاسبات الآلية بأنها خزائن بلا أبواب. (56)

وكذلك نظام الأسلحة الفتاكة المستقلة قد يواجه أي عطل سواء بسبب سوء الترميز أو الهجوم السيبراني من قبل دول معادية أو جهات مؤثرة من غير الدول، وأيضًا زد على ذلك خطر التصعيد عندما يستخدم أكثر من طرف من أطراف نزاع مسلح هذه المنظومة، بالإضافة إلى الانتشار الكبير في استخدام الحاسوب الآلي وشبكة الإنترنت أدى إلى زيادة كبيرة في ارتكاب الجرائم المعلوماتية.

أقرب مثال من ناحية المدة الزمنية بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي حادث تفجير أجهزة "البيجر" عن بعد في 2024/09/17 من قبل الموساد الإسرائيلي وقتل وأصيب ما يصل إلى ثلاثة آلاف من عناصر حزب الله اللبناني وعدد من المدنيين في لبنان.

المبحث الثالث -

تأثير الذكاء الاصطناعي في حقوق الإنسان:

تمهيد وتقسيم:

الحقيقة هنا أننا نتحدث عن سلاح ذي حدين؛ إذ يؤثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العديد من قطاعات ومجالات الحياة؛ مثل: العمل، والصحة، وليس خافيًا على أحد الطرق التي يمكن أن يوفر بها الذكاء الاصطناعي فرصًا كبيرة للنهوض بحقوق الإنسان في العديد من مجالات الحياة، فعلى سبيل المثال أسهم الذكاء الاصطناع بتسهيل عملية التعليم، وتمكين وصول المعرفة لمختلف الفئات



المجتمعية، وخاصة خلال فترة الأزمة الوبائية "فيروس كورونا" التي كان من الصعب تخطيها دون اللجوء لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

إلا أن هناك العديد من التحديات التي يجب الأخذ بعين الاعتبار عند التعامل مع الذكاء الاصطناعي التي بإمكانها أن تنتهك حماية حقوق الإنسان بشكل عام أو خاص، مثال أن تتسبب تقنيات الذكاء الاصطناعي بتهديد وانتهاك الحقوق الخاصة كالحق في الخصوصية.

ونقسم هذا المبحث إلى أربعة عناصر رئيسية حيث نوضح أولاً- الحق في الخصوصية الرقمية وحماية البيانات، وثانياً- الحق في حرية الرأي والتعبير الرقمية، وثالثاً- الحق في الملكية الفكرية، ورابعاً- الحق في التقاضي الإلكتروني، وذلك لبيان مدى تأثير استخدامات الذكاء الاصطناعي في هذه الحقوق سواء بالإيجاب أو بالسلب، وذلك على النحو الآتي:

أولاً- الحق في الخصوصية الرقمية لحماية البيانات:

إن الحق في الخصوصية الرقمية جزء لا يتجزأ من الحق في الحياة الخاصة، فهو أحد المكونات الأساسية للحقوق والحريات، وهو حق قانوني ودستوري مضمون لما للحياة الخاصة من أهمية بسبب ارتباطها الوثيق بكرامة الإنسان، فهو يعني في جوهره: ترك الإنسان يعيش وفقاً لأفكاره وإرادته ومبادئه ومعتقداته بالطريقة التي يراها مناسبة في هدوء تام بعيداً عن فضول الآخرين.⁽⁽⁵⁷⁾⁾

كما أصبح التعامل مع البيانات الشخصية للأفراد أمر شبه يومي، فكثيراً ما تتطلب الهيئات (العامة - الخاصة) التي يتعامل معها الأفراد أن يقدم الشخص بياناته الشخصية للحصول على خدمة معينة، فنقوم تلك الهيئات بتجميع البيانات الشخصية



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

المتاحة لديها، ثم تقوم بالإفصاح عنها لجهات أخرى للمتاجرة بتلك البيانات وهو ما يعد انتهاكًا لخصوصية البيانات الشخصية لهؤلاء الأفراد، وقد زادت هذه الانتهاكات بشكل متسارع خصوصًا مع التطور التكنولوجي ورقمنة حياة الأفراد، وإتاحة بياناتهم الشخصية في البيئة الرقمية. (58)

وقد عرف المشرع المصري البيانات الشخصية في المادة الأولى من قانون حماية البيانات الشخصية بأنها: "أي بيانات متعلقة بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديده بشكل مباشر أو غير مباشر، عن طريق الربط بين هذه البيانات وأي بيانات أخرى، كالاسم أو الصوت أو الصورة، أو رقم تعريفى أو محدد للهوية عبر الإنترنت أو أي بيانات تحدد الهوية النفسية أو الصحية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية. (59)"

وعلى الرغم من الفوائد الجمة والإيجابية التي جاء بها التطور التكنولوجي واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي على حياة الأفراد والجماعات، فإن لها جوانبها السلبية على ممارسة الحق في الخصوصية؛ نتيجة الانتهاكات التي يمكن أن يتعرض لها بفعل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي للدخول على البيانات الشخصية، والبقاء في نظام المعالجة الإلكترونية بدون سبب مشروع.

ونقول: في الحقيقة لا توجد حماية استباقية للخصوصية الرقمية، حيث يظل المشرع مكتوف الأيدي إلى حين ظهور مسلك من شأنه المساس بالخصوصية الرقمية حتى يسارع في وضع العقوبة الجنائية، كما لا يزال التوازن مفقودًا بين مقتضى حماية البيانات الشخصية من جانب، والحق في الحصول على المعلومة في ظل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من جانب آخر.



ولذلك يجب التوسع في الملاحقة بالتجريم لكافة التصرفات التي يمكن أن تمس الخصوصية الرقمية، سواء كان ذلك بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، من خلال شراء أو استيراد كافة صور التعامل مع الأجهزة والبرمجيات الذكية التي تستخدم في المعالجة الإلكترونية للبيانات.

كما يجب تمكين منظمات المجتمع المدني من القيام بدورها في تحقيق الحماية للخصوصية الرقمية، لعظم الدور المهم، الذي يمكن أن تضطلع به في هذا المجال، خاصة إذا ما تحقق التواصل بينها وبين جمعيات حماية الخصوصية الرقمية في الدول الغربية لتبادل الخبرات.

ويجب أن يتم معالجة التوازن بين الخصوصية الرقمية والذكاء الاصطناعي بعناية بحيث يمكن استغلال فوائد التكنولوجيا الحديثة دون المساس بحقوق وحماية الأفراد، وهذا يتطلب تعاونًا بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتطوير إطار قوي ومستدام يحقق التوازن المطلوب.

وأخيرًا ضرورة بذل مزيد من الجهود من أجل محو الأمية الرقمية، وتشكيل وعي مجتمعي حول شروط وسياسات الخصوصية، التي تعزز من خصوصية الأفراد عند استخدامهم مواقع الإنترنت، خصوصًا مواقع التواصل الاجتماعي.

ثانيًا - الحق في حرية الرأي والتعبير الرقمية:

عادة ما تلجأ إعلانات الحقوق لأجل الإنترنت للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية للحديث عن ضمانات حرية التعبير وقيودها، لاسيما أن العهد الدولي لا يفرق بين أي وسيلة من وسائل التعبير عن الرأي ⁽⁶⁰⁾؛ ومن ثم تمتد حماية العهد الدولي لمظاهر التعبير على منصات التواصل الاجتماعي.



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

وحماية حرية التعبير على المنصات تقتضي إتاحة الفرصة للأفراد في فهم كيفية اتخاذ الذكاء الاصطناعي للقرارات بشأن منشوراتهم على المنصات، باعتبارها من مظاهر ممارسة حرية التعبير التي لا يجب المساس بها إلا إذا كانت تصطدم بمصالح أخرى أجدر بالرعاية، وهذا ما يطلق عليه الفقه الحق في تفسير تقنيات الذكاء الاصطناعي. (61))

والحقيقة تتطلب الديمقراطية التي تعمل بشكل جيد خطابًا اجتماعيًا وسياسيًا مفتوحًا وتقليل التأثير غير المبرر أو التلاعب من قبل أي شخص أو مؤسسة معينة، لكن الذكاء الاصطناعي يعرض هذه القيم للخطر عندما يقوم بتسجيل وتحليل استخدام مواقع الويب والشبكات الاجتماعية أو استخراج البيانات من خلال المراقبة البيومترية من أجل جمع أو معالجة معلومات حول نشاط الأشخاص عبر الإنترنت أو دون الاتصال بالإنترنت.

وباستخدامه بهذه الطريقة، يساعد الذكاء الاصطناعي في إعطاء الانطباع بأننا مراقبون، الأمر الذي يمكن أن يكون له تأثير رادع ويمنع حرية التعبير والعمل السياسي.

وتحدد تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تستخدمها منصات وسائل التواصل الاجتماعي الرسائل والإعلانات التي سيتم عرضها؛ مما يخلق تجربة مستخدم تستغل الاهتمامات والتحيزات الفردية مع احتمال تعزيز وجهات النظر العالمية المثيرة للخلاف أو غير الديمقراطية أو العنيفة.

ويستخدم الذكاء الاصطناعي أيضًا لإنتاج مقاطع فيديو واقعية للغاية، ولكنها مزيفة وحسابات مستخدمين مزيفة، وغيرها من المحتويات الملققة التي يمكن أن تضعف قدرة الأشخاص على تكوين رأي مستنير بناءً على الحقائق.



كما أن مواقع التواصل الاجتماعي تعد بيئة خصبة لانتشار خطاب الكراهية ودعوات التمييز العنصري ونشر الشائعات والمعلومات المضللة بما تتميز به من تكلفة بسيطة للاستخدام وسرعة رهيبة وانتشار واسع⁽⁶²⁾، كل ما سبق يمثل مدى تأثير الذكاء الاصطناعي في حرية الرأي والتعبير.

ونقول: لتقليل الآثار السلبية للذكاء الاصطناعي على حرية الرأي والتعبير يجب رفع الوعي ومحو الأمية الإعلامية لدى المستخدمين؛ نظرًا لأن هذه الأنظمة الآلية معقدة، فالعديد من المستخدمين لا يفهمونها؛ إذ إن هناك العديد من المستخدمين الذين ينخرطون عمدًا في نشر محتوى مثير للجدل، حيث يتضح أن هؤلاء الأشخاص يجذبون من خلال المعلومات المضللة ليس بالضرورة لأنهم يعتبرونها صادقة، بل لأنها تتماشى مع رؤيتهم للعالم.

وبالنسبة للشركات: لا بد أن تراعي في تطويرها لأنظمة الذكاء الاصطناعي الحد الأدنى من متطلبات احترام وتعزيز حقوق الإنسان، حيث يجب أن تقي المدونات الأخلاقية التي تضعها هذه الشركات بمعايير حقوق الإنسان.

وبالنسبة للدول: ينبغي على الدول التي تصوغ تشريعاتها للتدخل في المحتوى الذي يتم نشره على مواقع التواصل الاجتماعي؛ من أجل مكافحة خطاب الكراهية والتضليل الإعلامي أن يتم صياغة النصوص القانونية وفقًا لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثالثًا - الحق في الملكية الفكرية:

الملكية الفكرية: هي إبداعات العقل أو الابتكارات الإبداعية التي تنتج عن النشاط الفكري والإبداعي، وتتيح لأصحابها حقوقًا حصريّة واحتكارًا قانونيًا لمدة محددة



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

لمنع استغلالها غير المصرح به، وتشمل الملكية الفكرية جانبين: الأول- الإبداع الأدبي والفني، ويطلق عليها "الملكية الأدبية والفنية"، وتغطي الملكية الأدبية والفنية حماية حقوق كل صاحب إنتاج فكري في مجال العلوم والفنون والآداب، ويطلق الفقه عليها اسم "حقوق المؤلف"، أما الثاني: فيتعلق بالجانب الإبداعي الصناعي والتجاري، ويطلق عليه "الملكية الصناعية والتجارية"، وتشمل براءات الاختراع والعلامات التجارية، ويهدف نظام الملكية الصناعية إلى تشجيع الابتكار ومكافأة الإنتاج الإبداعي من خلال حماية الاختراعات الجديدة والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية. (63))

ولا شك أنَّ التطورات التكنولوجية الهائلة قد ألقت بظلالها على كافة نواحي الحياة المعاصرة الاجتماعية والاقتصادية، وأثارت انعكاسات على الساحة القانونية، وبصفة خاصة قوانين الملكية الفكرية، وغالبًا ما يتم تقديم الذكاء الاصطناعي كحل ثوري، والذي يبسط حياتنا اليومية، ويقدم حلولًا للمشاكل المعقدة، ويقوم بأداء المهام الشاقة التي تعتبر صعبة، بل شاقة أو مكلفة، وهذا ما يبرر الاهتمام الكبير بهذه التقنية وبذل الجهود في محاولة لفهم قدرات المعالجة الخوارزمية بشكل أفضل. (64))

إن تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي على الملكية الفكرية - بشكل عام - وعلى حق المؤلف بشكل خاص يثير أسئلة حقيقية، وفي الواقع فإن حق المؤلف غير قادر بشكل أساسي بسبب طبيعته على حماية عمل أو مصنف إذا لم يتم إثبات الإسناد البشري للعمل أو للمصنف أي نسبته إلى شخص طبيعي، وحيث يتعين أن يكون الإبداع صادرًا عن الإنسان، فإن تطبيقه على أشخاص أخرى بخلاف ذات الطبيعة البشرية يبدو مخالفًا لروحه ذاتها. (65))



وأن دخول نوع جديد من المبدعين لا ينتمي إلى الجنس البشري يسمى خوارزميات الذكاء الاصطناعي، يشكل نقطة الانفصال عن فكر وروح حق المؤلف، وبلا شك أثار هذا الأمر التساؤل حول المقصود بالذكاء الاصطناعي، هل هي فكرة مستقرة وثابتة، التي يمكن تطبيقها دون صعوبة على التخصصات القانونية المختلفة، أم مجرد خيال يتخيله العلماء، والذي يمكن أن يكون أقرب إلى حل تقني أو حاسوبي معلوماتي بدون وجود حقيقي.

ونقول: نعتقد من الضروري أن يتم تبني تشريع شامل لتنظيم الحماية القانونية للذكاء الاصطناعي بوصفه مصنفاً محمياً من جهة، وحماية الإبداعات المنجزة عن طريق تطبيقاته من جهة أخرى، دون إغفال تنظيم كافة الجوانب القانونية الأخرى التي يثيرها الذكاء الاصطناعي، وذلك بالتعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام بوضع إطار قانوني وأخلاقي شامل لتنظيم استخدامات التطبيقات المتنوعة لهذه التقنيات الحديثة.

يتعين انضمام مصر للاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية والمنظمات الدولية ذات العلاقة، وعلى رأسها المنظمة العالمية للملكية الفكرية ⁽⁶⁶⁾ "Wipo".

وضع إستراتيجيات لضمان بقاء الذكاء الاصطناعي لخدمة الإبداع والابتكار وعدم استخدامه في جرائم أو مخالفات أو اعتداءات على القضاء الإلكتروني.

تشجيع البحث العلمي التطبيقي، وذلك بتوفير الدعم المالي اللازم، وتعزيز التعاون ما بين الجامعات ووزارة الصناعة والتجارة والعمل وإدخال التعديلات على التشريعات والقوانين التي من شأنها أن تأخذ بيد المنشأة الصغيرة وتشجيعها على النمو والتطور، مع وضع سياسات وآليات لحماية الملكية الفكرية لاختراعات الصناعات



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

الصغيرة والمتوسطة؛ بهدف زيادة قدرتها التنافسية وتهيئة المناخ القانوني الذي يسهم في حماية براءات الاختراع وحماية العلامات التجارية لرواد الأعمال.

رابعًا - الحق في التقاضي الإلكتروني:

يعتبر القضاء كغيره من المجالات التي تسارع وسائل تطويره، ويخضع للمستجدات والمتغيرات التي يشهدها العالم، ويتفاعل معها بإيجابية، وهو ما يعني أن القضاء بشقيه العادي والإداري مدعوان للقيام بدورهما؛ وهو فض المنازعات من خلال إنزال حكم القانون على الوقائع في إطار هذا المتغير الجديد، وهو ما أدى إلى ظهور المحكمة الإلكترونية بعد عدة سنوات من انتشار الحكومة الإلكترونية ((67)) التي تهتم بالخدمات الحكومية بصورة عامة، ثم تبعه القاضي الإلكتروني، إلى أن وصل الأمر إلى ظهور ما يسمى بالقاضي الذكي. ((68))

ولم تعد الصورة النمطية للعدالة في ظل التكنولوجيا الحديثة مجرد هيكل مادي يضم أشخاصًا تقليديين؛ كالقضاة، والمحامين، وكاتبي الجلسات، وأطراف الدعوى من مدعٍ ومدعى عليه في نطاق الدعوى المدنية، ومتهم ومدعٍ بالحق المدني، ونيابة عامة في نطاق الدعوى الجنائية، كذلك لم تعد الدعوى ترفع أو تنتظر بالشكل التقليدي، والذي نتج عنه تكدس في القضايا وتأخر الفصل فيها، وبالتالي ضياع كثيرًا من الحقوق، ولا يشك أي متابع للمسيرة القضائية في مصر أن هناك العديد من الفجوات التنظيمية في جهاز العدالة التي تؤدي بدورها إلى تكدس القضايا في المحاكم. ((69))

لذلك أدى تطبيق تلك التقنية بالشكل الصحيح إلى سرعة البت في القضايا وتوحيد وتبسيط إجراءاتها، والمساهمة في أمن المعلومات بحفظها وإتاحة الاطلاع عليها للمصرح لهم، إضافة إلى ضمان جودة العمل، ومواكبة التطور للوصول إلى



تحقيق العدالة الناجزة التي تشكل حجر الزاوية للمؤسسات القضائية في جميع أنحاء العالم، بل ستحدث بحق نقلة نوعية هائلة في مجال التقاضي، وهو ما ينعكس بدوره على تنمية جوانب كثيرة في الدولة سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، فالمستثمر الذي يضمن أن هناك سرعة وسهولة في الوصول إلى حقه يبادر إلى القيام بالمشروعات دون خوف أو تردد، بما يسهم في تنمية المجتمع وتقدم البلاد وتحضرها، والمجرم الذي يعلم أن العقوبة منجزة وليست مؤجلة لن يجرؤ على الاعتداء على الأشخاص وأموالهم.

فالتقاضي الإلكتروني يعد من أهم تطبيقات التطور العلمي والتقني وأبرزه في مجال العدالة، وقد بدأ تطبيقه في التحكيم في المنازعات الإلكترونية، لكن النجاح الذي حققه جعله ينتشر على نحو واسع في الأنظمة القضائية المعاصرة، وإن كان قد مهد لوجوده ظهور المحامي الإلكتروني في جميع أنحاء العالم، وتقديم استشاراته عبر شبكة الإنترنت.

تعريف التقاضي الإلكتروني: عرفه بعض الفقهاء ⁽⁷⁰⁾ بأنه: "سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام قضائي معلوماتي متكامل الأطراف والوسائل، ويعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية "الإنترنت" بنظر الدعاوي والفصل بها، مع إخضاع هذه الوسائل للإجراءات التي تمت من خلالها الأصول المتبعة في الإثبات بهدف الوصول لفصل سريع بالدعاوي والتسهيل على المتقاضين".

أثر الذكاء الاصطناعي في حق الإنسان في المحاكمة العادلة:



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

لكي تكون المحاكمة عادلة يجب أن تقوم على وسائل قانونية سليمة، وتتوفر فيها عناصر معينة، وترسيخ هذه الوسائل القانونية السليمة والعناصر التي تقوم عليها المحاكمة العادلة لها أهمية كبيرة في حماية حقوق الإنسان.

ويمكن تعريف مبدأ الشفافية الذي يتبع من الحق في محاكمة عادلة المنصوص عليه في المادة "6" من قانون الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بأنه: "طبيعة العملية القضائية التي يمكن ملاحظتها، والتحقق منها؛ ومن ثم فإن مبدأ الشفافية يتضمن أيضًا معرفة كيفية عمل تقنيات الذكاء الاصطناعي".⁽⁷¹⁾، وقد يكون للذكاء الاصطناعي آثار سلبية في حرية الأفراد ونظام العدالة الذي يحميهم، لا سيما عندما يتم تطبيق هذه التكنولوجيا في سياقات عالية التأثير مثل العدالة الجنائية.

أيضًا قد يؤدي تعقيد أنظمة الذكاء الاصطناعي وغموضها إلى إعاقة الحق في محاكمة عادلة، بما في ذلك الحق في تكافؤ وسائل الدفاع، الأمر الذي يتطلب أن يكون الطرف الخاضع لقرار خوارزمي قادرًا على مراجعة أسباب هذه الأنظمة بشكل صحيح والطعن فيها، وإذا كان استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا السياق يجعل من الممكن في بعض الأحيان الحد من التدابير التعسفية والتمييزية، فإن القرارات القضائية التي يدعمها أو يسترشد بها الذكاء الاصطناعي يمكن أن تؤثر أيضًا في تطوير القانون واستقلالية صنع القرار في السلطة القضائية.⁽⁷²⁾

لذلك ينبغي أن يكون لدى الجهات القضائية فهم كاف للذكاء الاصطناعي الذي تستخدمه، بحيث يتم ضمان ممارسة المسؤوليات فيما يتعلق بالقرارات المتخذة باستخدام هذه التكنولوجيا.⁽⁷³⁾، لذلك يستوجب التوصية بأن يتم تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي بصورة تدريجية على بعض الخدمات القضائية التي تتطلب التدخل البشري المباشر، كأن يتم إحلال هذه الأنظمة محل العناصر البشرية في تسجيل



الدعاوى، مع وضع شاشات ذكية في كافة المحاكم معنية بهذا الأمر؛ وذلك تيسيراً على الجمهور والرد على استفساراتهم ومتابعة قضاياهم ومراحل السير فيها، وأيضاً إدخال نظام المحاكمات عن بعد في الدعاوى المدنية والتجارية دون الدعاوى الجنائية.

يجب تطوير نظم التعليم القضائي عن طريق العمل مع المعهد العالي للقضاء بتحديث المناهج الدراسية وتعميمها والتدريب على تقنيات الذكاء الاصطناعي في أعمال القضاء؛ إذ إن الفئات المستفيدة من مشروع إدارة الدعوة الإلكترونية هو جمهور المتقاضين ووزارة العدل بصفة عامة ومحكمة النقض والنيابة العامة، ومركز الدراسات القضائية، والتفتيش القضائي، ونقابة المحامين، والجهات غير الحكومية العاملة في هذا المجال.

نحث المشرع المصري على تبني التحول الرقمي سواء في إجراءات القضاء "التنفيذ الجبري" بإضافة باب مستقل في قانون العقوبات عن إلكترونية القضاء والقضاء الإلكتروني أي القضاء عن بعد واستخدام برامج الذكاء الاصطناعي، وكذلك استخدامها في الوسائل البديلة لفض المنازعات، التي منها التحكيم بالتنظيم القانوني الكامل لدور الوسائل الإلكترونية ومنها أجهزة الذكاء الاصطناعي في العملية الإجرائية وسواء أكان دوراً مسانداً أو مساعداً للقضاء أو التحكيم، أو كان دوراً بديلاً عنه على أن يتم تطبيق ذلك بشكل تدريجي أمام المحاكم.

وأخيراً لا بد أن يحدد المشرع ضوابط صارمة لاستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة القضائية حتى لا تكون هذه التقنية أداة للإخلال بحقوق أفراد المجتمع في الحفاظ على الخصوصية، وعدم المساس بسرية البيانات والمعلومات التي يدلي بها، فضلاً عن التأكيد على قاعدة العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع.



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

النتائج والتوصيات

إنَّ الذكاء الاصطناعي أصبح يصطدم بشكل مباشر بالحقوق الأساسية للإنسان إيجاباً وسلباً، من خلال بحثنا بيّنا مدى الموازنة ما بين الحاجة المستمرة لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي والحفاظ على حقوق الأفراد المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان والداستاتير والقوانين المختلفة، ويتضح من خلال البحث بعض النتائج والتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

أولاً- النتائج:

- 1- لم نجد تعريفاً نموذجياً للذكاء الاصطناعي يجمع ما بين طبيعته الفنية من جهة، وطبيعته القانونية من جهة أخرى؛ بسبب بُعد فقهاء القانون عن الطبيعة الفنية للذكاء الاصطناعي، وعليه يتطلب تعريف الذكاء الاصطناعي اطلاعاً واسعاً على طبيعته الفنية؛ للخروج بتعريف قانوني دقيق يغطي جميع جوانب الذكاء الاصطناعي.
- 2- اتضح أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي قد تعدت حدود الجانب الطبي والاقتصادي والتجاري، إلى آفاق ذات طابع جنائي من خلال الاعتماد عليها في مكافحة التقنية الوقائية للإجرام التقليدي والحديث فيما يعرف باسم الشرطة التنبؤية.
- 3- اتضح أن لتقنيات الذكاء الاصطناعي دوراً مهماً في مجال إدارة العدالة الجنائية في المرحلة السابقة على المحاكمة الجنائية، وكذلك في مرحلة المحاكمة، وكذلك في مرحلة التنفيذ العقابي.



- 4- تبين أنه من الصعوبة التعرف على جميع الخصائص المحددة للذكاء الاصطناعي؛ لما يتصف بسرعة تطوره في الحاضر والمستقبل وكثرة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها في المجالات كافة.
- 5- ازدادت مخاطر الذكاء الاصطناعي بزيادة الاعتماد على تطبيقاته في مجالات الحياة المختلفة، لاسيما بعد تطور الأسلحة ذاتية التشغيل والمركبات ذاتية القيادة التي تتمتع باستقلالية تامة في اتخاذ القرارات الحاسمة التي من شأنها أن تعرض حياة الإنسان أو حقوقه للخطر، في حوادث يمكن أن تقع في أي وقت، وفي أي ظرف كان، وأن هذه المخاطر تضع الحكومات أمام مسؤولية حفظ الأمن القومي للبلاد، وتلقي عليها ضرورة تطوير سبل المواجهة، وتبني الإجراءات المضادة لمثل تلك الاستخدامات الشيطانية للتقنيات والتكنولوجيا التي هي في الأصل لخدمة الإنسانية.
- 6- إن الحديث عن الذكاء الاصطناعي ذو حدين؛ إذ يؤثر في العديد من قطاعات ومجالات الحياة وطرقه العديدة للنهوض بحقوق الإنسان في العديد من مجالات الحياة، إلا أن هناك العديد من التحديات عند التعامل مع الذكاء الاصطناعي التي بإمكانها أن تنتهك حماية حقوق الإنسان بشكل عام أو خاص.
- 7- تبين أنه لا توجد حماية استباقية للخصوصية الرقمية، حيث يظل المشرع مكتوف الأيدي إلى حين ظهور مسلك من شأنه المساس بالخصوصية الرقمية حتى يسارع في وضع العقوبات الجنائية، كما لا يزال التوازن مفقوداً بين مقتضى حماية البيانات الشخصية من جانب، والحق في الحصول على المعلومة في ظل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من جانب آخر.



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

8- مواقع التواصل الاجتماعي تعد بيئة خصبة لانتشار خطاب الكراهية ودعوات التمييز العنصري ونشر الشائعات والمعلومات المضللة بما تتميز به من تكلفة بسيطة للاستخدام وسرعة رهيبية وانتشار واسع.

9- إن تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي على الملكية الفكرية بشكل عام، وعلى حق المؤلف بشكل خاص يشير أسئلة حقيقية، وفي الواقع فإن حق المؤلف غير قادر بشكل أساسي؛ بسبب طبيعته على حماية عمل أو مصنف إذا لم يتم إثبات الإسناد البشري للعمل أو للمصنف أي نسبته إلى شخص طبيعي، فإن تطبيقه على أشخاص أخرى بخلاف ذات الطبيعة البشرية يبدو مخالفاً لروحه ذاتها.

10- إن تطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي بشكل صحيح في أعمال القضاء "التقاضي الإلكتروني" يؤدي إلى سرعة البت في القضايا وتوحيد وتبسيط إجراءاتها، والمساهمة في أمن المعلومات بحفظها وإتاحة الاطلاع عليها للمصرح لهم، إضافة إلى ضمان جودة العمل، ومواكبة التطور للوصول إلى تحقيق العدالة الناجزة التي تشكل حجر الزاوية للمؤسسات القضائية في جميع أنحاء العالم.

ثانياً - التوصيات:

1- يجب الإسراع بتدعيم أجهزة العدالة الجنائية بالمختصين في نظم الذكاء الاصطناعي؛ بغرض التوسع في برامج الشرطة التنبؤية تجاه المجرمين الخطرين والعائدين إلى الإجرام، وكذلك الاستعانة بالتطبيقات الذكية في إدارة الدعوى الجنائية لتحليل بيانات المتهمين لاستيضاح مدى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات جنائية معينة كالحبس الاحتياطي، أو الحكم بدائل العقوبات، كدابير



المراقبة الإلكترونية، أو إمكانية استعادة المحكوم عليهم من الإفراج الشرطي أو العفو.

2- على الرغم من أهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي سواء خارج المجال الجنائي أو بالمجال الجنائي، فإنه يتعين التحذير بجدية من مخاطر تلك التقنيات، ولعل من أخطرها الاستعانة بها لإنتاج محتوى نفسي ضار، وبخاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وزيادة معدلات التمييز والتحيز، وخروج تلك التقنيات عن السيطرة، وانتهاك الخصوصية، واستخدامها كأسلحة في الحروب.

3- لتقادي هيمنة الذكاء الاصطناعي على المجتمعات البشرية وتقادي آثارها السلبية والتركيز على الاستفادة من مميزاتها، يجب الاهتمام بتعليم البرمجة بشكل جيد وخاصة في مراحل التعليم المبكرة وإنشاء أقسام وكليات متخصصة بالذكاء الاصطناعي، ووضع نظام اجتماعي يحمي العمال من سلبيات تبني هذه التقنيات.

4- كما يجب التعاون التام بين الدول في تبادل المعلومات والخبرات ومساندة الدول الكبرى للدول النامية في هذا الشأن لتقادي خطر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بين الدول ولتحقيق مبدأ المساواة.

5- يجب التوسع في الملاحقة بالتجريم لكافة التصرفات التي يمكن أن تمس الخصوصية الرقمية، سواء كان ذلك بصورة مباشرة، أو غير مباشرة من خلال شراء أو استيراد أو كافة صور التعامل مع الأجهزة والبرمجيات الذكية التي تستخدم في المعالجة الإلكترونية للبيانات.



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

- 6- ضرورة أن يتم معالجة التوازن بين الخصوصية الرقمية والذكاء الاصطناعي بعناية بحيث يمكن استغلال فوائد التكنولوجيا الحديثة دون المساس بحقوق وحماية الأفراد، وهذا يتطلب تعاونًا بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتطوير إطار قومي ومستدام يحقق التوازن المطلوب، مع بذل المزيد من الجهود؛ من أجل محو الأمية الرقمية، وتشكيل وعي مجتمعي حول شروط وسياسات الخصوصية، التي تعزز من خصوصية الأفراد عند استخدامهم مواقع الإنترنت، خصوصًا مواقع التواصل الاجتماعي.
- 7- ينبغي للدول أن تصوغ تشريعاتها للتدخل في المحتوى الذي يتم نشره على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل مكافحة خطاب الكراهية والتضليل الإعلامي على أن يتم صياغة النصوص القانونية وفقًا لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن تراعي الدول في تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي واستخدامه والبحث فيه وتطويره الحد الأدنى من متطلبات احترام وتعزيز حقوق الإنسان.
- 8- تشجيع البحث العلمي التطبيقي وذلك بتوفير الدعم المالي اللازم وتعزيز التعاون ما بين الجامعات ووزارة الصناعة والتجارة والعمل وإدخال التعديلات على التشريعات والقوانين التي من شأنها أن تأخذ بيد المنشأة الصغيرة وتشجيعها على النمو والتطور، مع وضع سياسات وآليات لحماية الملكية الفكرية لاختراعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛ بهدف زيادة قدرتها التنافسية وتهيئة المناخ القانوني الذي يسهم في حماية براءات الاختراع، وحماية العلامات التجارية لرواد الأعمال.



- 9- يجب أن يتم تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي بصورة تدريجية على بعض الخدمات القضائية التي لا تتطلب التدخل البشري المباشر، كأن يتم إحلال هذه الأنظمة محل العناصر البشرية في تسجيل الدعاوى، مع وضع شاشات ذكية في كافة المحاكم معنية بهذا الأمر، وذلك تيسيراً على الجمهور، والرد على استفساراتهم، ومتابعة قضاياهم ومراحل السير فيها، مع إدخال نظام المحاكمات عن بُعد في الدعاوى المدنية والتجارية دون الدعاوى الجنائية.
- 10- يجب أن يحدد المشرع ضوابط صارمة لاستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة القضائية حتى لا تكون هذه التقنية أداة للإخلال بحق من حقوق أفراد المجتمع في الحفاظ على الخصوصية، وعدم المساس بسرية البيانات والمعلومات التي يدلي بها، فضلاً عن التأكيد على قاعدة العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع.
- 11- نوصي المشرع المصري بضرورة صياغة قانون يتسم بالمرونة للذكاء الاصطناعي يكون قادراً على مواكبة التطور المستمر لتقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصة بعد أن كانت وسيلة استخدام، وتحولت لتصبح وسيلة للهيمنة على الإنسان الذي أنتجها، وخاصة بعد أن استحوذت على حياة الإنسان في المجالات كافة.



المراجع

- (1) د / سمر عادل شحاته - الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان - بحث مقدم في مؤتمر التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي - كلية الحقوق - جامعة عين شمس - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - المجلد 66 - العدد 3 يناير 2024 - ص389.
- (2) انظر : مقاييس اللغة - لابن الحسين أحمد بن فارس - دار الحديث - القاهرة بدون سنة نشر - ص357.
- (3) انظر : تهذيب اللغة - للأزهري - ج 10 - ص184، مختار الصحاح - للرازي - ص133، لسان العرب - لابن منظور - ج 14 - ص287 - 288.
- (4) انظر : مقاييس اللغة - لإن فارس - ج 3 - ص313.
- (5) سورة النمل - الآية "88" .
- (6) انظر : لسان العرب - لابن منظور - ج 8 - ص207 - 208.
- (7) معجم اللغة العربية المعاصرة - لأحمد مختار عمر - ج 2 - ص1323.
- (8) د / أحمد عبد العظيم على - ثورة الذكاء الاصطناعي وأثره على مهنتي المحاسبة والمراجعة - الدار العالمية للنشر والتوزيع - مصر - 2021 - ص4.
- (9) E.Rich, Artificial Intelligence and the Humanities , Paradigm Press , 1980. P. 117
- (10) Minsky M : steps toward Artificial Intelligence , Proceedings of the IRE ,USA ,1961 , p74
- (11) د / محمد محمد السيد الطوخي - تقنيات الذكاء الصناعي والمخاطر التكنولوجية - مجلة الفكر الشرطي - المجلد رقم 30 - العدد 116 يناير 2021 - ص61.



(12) انظر كلاً من : د / مها رمضان محمد بطيخ - المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي - بحث منشور بالمجلة القانونية بكلية الحقوق - جامعة القاهرة "فرع الخرطوم" - المجلد التاسع - العدد الخامس - مايو - ص1530، د / حسام الدين محمود حسن - واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي - بحث منشور بمجلة روح القوانين بكلية الحقوق - جامعة طنطا - المجلد "35" - العدد 102 - أبريل 2023 - ص124.

(13) انظر المادة الأولى من القانون رقم 151 لسنة 2020 بشأن قانون حماية البيانات الشخصية - الجريدة الرسمية - العدد 28 مكرر "هـ" في 15 يوليو 2020.

(14) د / محمد محمد طه خليفة - الذكاء الاصطناعي في ميزان التشريع - مجلة دبي القانونية - النيابة العامة بدبي - ع 28 - مارس 2018 - ص31 وما بعدها.

(15) Alexy Hamoui , op. cit. , p. 12.

(16) Claude Verges(Intelligence artificielle et relation clinique : T'importance De la technocratie dans le nouvcau modele medical) Dans Droit , Santc et societe 2021 (N.3) p.64.

(17) Anne-Marie Duguet (Numeriue et intelligence artificielle dans la recherché Medicale) Droit, santé et societe (n2) 2021- p66 - a74.

(18) د / مها رمضان محمد بطيخ - المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي - بحث منشور بالمجلة القانونية بكلية الحقوق - جامعة القاهرة "فرع الخرطوم" - المجلد التاسع - العدد الخامس - مايو - ص1531.

(19) Sanjeev Kumar Sharma , Vinay Singh (Digitization of the food Industry enabled by Internet of Things , block chain , and Bioengineering , 2022 , P, 421



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

- (20) د / مها رمضان محمد بطيخ - المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي - بحث منشور بالمجلة القانونية بكلية الحقوق - جامعة القاهرة "فرع الخرطوم" - المجلد التاسع - العدد الخامس - مايو - ص1532.
- (21) د / عبد الرازق مختار محمود - تطبيقات الذكاء الاصطناعي - مدخل لتطوير التعليم في ظل تحديات جائحة فيروس كورونا - بحث منشور بالمجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية - العدد 4 - مجلد 3 - 2020 - ص195.
- (22) د / مها رمضان محمد بطيخ - المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي - بحث منشور بالمجلة القانونية بكلية الحقوق - جامعة القاهرة "فرع الخرطوم" - المجلد التاسع - العدد الخامس - مايو - ص1534.
- (23) للمزيد من التفاصيل انظر : د/ محفوظ عبدالقادر، د/ حورية سويقي - انعكاسات المعلوماتية على الوظيفة القضائية للدولة - بحث منشور بالمجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية - العدد الثالث - يناير 2015 - ص42.
- (24) حيث صدر قرار وزير العدل رقم "8901" لسنة 2021 والذي أجاز في مادتيه الثانية بعقد جلسات نظر تجديد الحبس الاحتياطي واستئنافه عن بعد باستخدام التقنيات الحديثة، إضافة إلى إمكانية تسجيل محاضر الجلسات عن طريق تقنية تحويل الكلام الشفوي إلى محضر مكتوب وموقع عليه من رئيس المحكمة وسكرتير الجلسة.
- (25) د / محفوظ عبد القادر، د / حورية سويقي - انعكاسات المعلوماتية على الوظيفة القضائية للدولة - بحث منشور بالمجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية - العدد الثالث - يناير 2015 - ص43.
- (26) د / عبد الرازق وهبه سيد أحمد - المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي - بحث منشور بمجلة جيل الأبحاث القانونية المعتمدة بלבنا - العدد 43 - أكتوبر 2020 - ص15.



- (27) د / محمود حسن السحلي - أساس المساءلة المدنية للذكاء الاصطناعي المستقل - بحث منشور بمجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية - بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية - المجلد الثاني - العدد الأول - يوليو 2022 - ص13.
- (28) د / أحمد لطفي السيد مرعي - انعكاسات تقنيات الذكاء الاصطناعي على نظرية المسؤولية الجنائية - دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية - المنصورة 2024 - ص31.
- (29) [https:// www.curactiv.fr/section/economie/news/german-constitutional-court-strukes-down-predictive-algorithms-for-Policing](https://www.curactiv.fr/section/economie/news/german-constitutional-court-strukes-down-predictive-algorithms-for-Policing)
- (30) د / أحمد لطفي السيد مرعي - انعكاسات تقنيات الذكاء الاصطناعي على نظرية المسؤولية الجنائية - دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية - المنصورة 2024 - ص37.
- (31) Fleuriot, c, L intelligence artificielle va provo quer une mutation profonde De la profession d'avocat , Dalloz Actualite , 15 mars 2017.
- (32) د / أحمد لطفي السيد مرعي - أصول علمي الإجرام والعقاب - الطبعة الثالثة - دار النهضة العربية - القاهرة 2020 - 2021 - ص206.
- (33) د / يحيي إبراهيم دهشان - المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي - مجلة الشريعة والقانون - جامعة الإمارات - يونيو 2019 - ص16.
- (34) د / نور خالد عبد الرازق - المسؤولية المدنية عن استخدام الذكاء الاصطناعي - بحث منشور بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة عين شمس - المجلد 66 العدد 3-4 يوليو 2024 - ص7.
- (35) د / محمد شوقي العناني، د/ إسلام هديب - الذكاء الاصطناعي ودوره في مكافحة الفساد - دار النهضة العربية - القاهرة - الطبعة الأولى - 2022 - ص16 وما بعدها.
- (36) د / بلال أحمد سلامة بدر - مسؤولية الدولة عن أضرار الذكاء الاصطناعي - بحث منشور بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة عين شمس - المجلد 66 - العدد 3-4 يوليو 2024.



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

- (37) د / محمد إبراهيم إبراهيم حسين - الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقه - بحث منشور بالمجلة القانونية بكلية الحقوق - جامعة القاهرة فرع الخرطوم - المجلد 15 - العدد الأول - فبراير 2023 - ص189.
- (38) د / أشرف إبراهيم عطية - انعكاسات الذكاء الاصطناعي على البطالة ومستقبل العمل - بحث منشور بمجلة القانون والتكنولوجيا - المجلد الأول - العدد الأول - 2021 - ص177
- (39) د / مصطفى أبو مندور موسى عيسى - مدى كفاية القواعد العامة للمسؤولية المدنية في تعويض أضرار الذكاء الاصطناعي - بحث منشور بمجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية - المجلد 5 - العدد 5 - يناير 2022 - ص256.
- (40) Adrien Bonnet , op. cit. p. 6
- (41) د / مصطفى أبو مندور موسى عيسى - مدى كفاية القواعد العامة للمسؤولية المدنية في تعويض أضرار الذكاء الاصطناعي - بحث منشور بمجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية - المجلد 5 - العدد 5 - يناير 2022 - ص253.
- (42) Views of the International Committee of the Red cross (ICRC) on Autonomous weapon System International committee of the red cross April M. 2016
- (43) د / عمرو إبراهيم محمد الشربيني - تأثير تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي على العمل الشرطي لمواجهة الحروب النفسية - بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية ولاققتصادية للذكاء الاصطناعي - كلية الحقوق - جامعة المنصورة 23-24 مايو 2021 - ص22.
- (44) Huang Sandy , Nicolas paper not ,lan Good fellow , yan Duan , and Pieter Abbecl , "Adver serial Attacks on neural network Policies arxiv. org , preprint arxiv : 1702. 02284 , 2017 , p 3-6.
- (45) د / عمر هلال الجنداري - المسؤولية الجنائية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي - دار مصر للنشر والتوزيع - القاهرة - الطبعة الأولى - 2025 - ص66.
- (46) د / عمر هلال الجنداري - المسؤولية الجنائية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي - دار مصر للنشر والتوزيع - القاهرة - الطبعة الأولى - 2025 - ص66-67.



(47) ريديت "Reddit" : هو مجتمع اختبائي على الإنترنت، إلا أنه يعتبر من مواقع مشاركة الروابط ومناقشتها حتى بات يشبه المنتديات، يستطيع الأعضاء المسجلون في الموقع إضافة الكثير من أنواع المحتوى إلى الموقع مثل الروابط والمنشورات النصية والصور والتي يتم التصويت عليها بعد ذلك لصالح أو رفض أعضاء آخرين.

(48) Kashmira Gender ,Robot Killed by a robot at Volkswagen factory , taken From , [https : // www.independent.co.uk/news/ world/ europe/ worker - killed -by - robot-at-volkswagen-car-factory10359557.html](https://www.independent.co.uk/news/world/europe/worker-killed-by-robot-at-volkswagen-car-factory10359557.html) Jul - st - 2015- April - 13 th - 2023 ,at - 04.34 pm

(49) Aaron Smith Public Predictions for the future of work force Automation , PEW Research Center, 2016.p. 2.

(50) كيف يحارب غوغل الأمراض المعدية - سي إن إن بالعربية 22 يوليو 2017 موجود على الرابط : [https ://bit.it/2wrnje4](https://bit.it/2wrnje4).

(51) د / عمر هلال الجنداري - المسؤولية الجنائية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي - دار مصر للنشر والتوزيع - القاهرة - الطبعة الأولى - 2025 - ص72.

(52) د / دعاء جليل حاتم، د/ محمود خليل جعفر - الأسلحة ذاتية التشغيل في ضوء مبادئ القانون الدولي الإنساني - مجلة العلوم القانونية - كلية القانون - جامعة بغداد - العدد الخاص بالتدريس - وطلبة الدراسات العليا - 2020 - ص283.

(53) د / إسحاق العشاش - نظم الأسلحة المستقلة الفتاكة في القانون الدولي - مقارنة قانونية حول مشكلة حصرها دوليًا - مجلة جيل لحقوق الإنسان - العدد 30 - الجزائر 2018 - ص153.

(54) انظر الموقع الرسمي للمنظمة على الرابط:

<https://www.hrw.org/ar/about/about-us>

(55) د / دعاء جليل حاتم، د/ محمود خليل جعفر - الأسلحة ذاتية التشغيل في ضوء مبادئ القانون الدولي الإنساني - مجلة العلوم القانونية - كلية القانون - جامعة بغداد - العدد الخاص بالتدريس - وطلبة الدراسات العليا - 2020 - ص284.



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

(56) د / محمد سامي الشوا - ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات - دار النهضة العربية - القاهرة - 1994 - ص 6.

(57) د / عماد الدين بركات، د / حورية طيبي - الحماية الجنائية للحق في الخصوصية المعلوماتية - مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية - المجلد 7 - العدد 1 - السنة 2021 - ص 46.

(58) د / هبه رمضان رجب - الحماية القانونية للبيانات الشخصية في عصر التكنولوجيا الرقمية - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة عين شمس - المجلد 66 - العدد 3 - يناير 2024 - ص 419.

(59) انظر المادة الأولى من الفصل الأول من القانون رقم 151 لسنة 2020 الخاص بحماية البيانات الشخصية - الجريدة الرسمية - العدد 28 مكرر هـ - في 15 يوليو 2020.

(60) Sarah Joseph and Melissa Castan, The international covenant on civil and Political Rights - cases, Materials, and Commentary Oxford university press 2013 - p 590 - 093. p 096 - 098

(61) د / محمد فايز محمد حسين - الحوكمة الخوارزمية لحرية الرأي والتعبير على الإنترنت - تطوير منصات التواصل الاجتماعي لآليات الذكاء الاصطناعي لقيط السلوك البشري في المجال العام الرقمي - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة عين شمس - المجلد 66 - العدد 3 - يناير 2024 - ص 329.

(62) د / محمد أحمد سلامة- الذكاء الاصطناعي وآثاره على حرية التعبير في مواقع الاجتماعي - مجلة البحوث القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة الزقازيق - العدد 77 - سبتمبر 2021- ص 592.

(63) د/ محمد عرفان الخطيب - الذكاء الاصطناعي والقانون - دراسة نقدية مقارنة في التشريعين المدني الفرنسي والقطري في ضوء القواعد الأوروبية في القانون المدني - متاح على الرابط:

<https://digitalcommons.bau.edu.lb/isjournal/Vol2020iss2020I40>



- (64) د/ رضا محمود العبد - الحماية القانونية للإبداعات الخوارزمية بين حق المؤلف والرؤى المستقبلية - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة عين شمس - العدد 3 - المجلد 66 - يناير 2024 - ص 247.
- (65) د/ نسيم بابا حامد - حقوق المؤلف ومصنفات الذكاء الاصطناعي - دراسة مقارنة - بدون جهة نشر - مارس - 2021 - ص 567.
- (66) د / رانيا عبد المنعم عبد الحميد - الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي بين ثورة المعرفة وثورة المعرفة - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة عين شمس - المجلد 66 - العدد 3 - يناير 2024 - ص 96.
- (67) د / نهى الجلا - الحكومة الإلكترونية - **المجلة** المعلوماتية - السنة الرابعة - العدد 44 - 2009 - ص 34.
- (68) Jacque Ferber , les system's multi agents vers une intelligence collective. 1995 - p 43.
- (69) د / أحمد كمال - التقاضي الإلكتروني - مؤتمر العدالة الجنائية في مجتمع متغير خلال الفترة من 07-09 مارس 2016 - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة - 2017 - ص 561.
- (70) د/ حازم محمد الشرعة - التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق - دار الثقافة للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - الأردن - 2010 - ص 34.
- (71) د / سمر عادل شحاته - الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان - بحث مقدم في مؤتمر التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي - كلية الحقوق - جامعة عين شمس - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - المجلد 66 - العدد 3 يناير 2024 - ص 407.



فتحي عبد الله عمران إبراهيم

(72) Christopher Burr et David Leslie et autres : Intelligence Artificielle ,
Droits De L'homme , Democratie et etat de Droit Guide in Troductif ,
op. cit. p 16.

(73) د / يحيى الدهشان - المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي - مجلة الشريعة
والقانون - كلية القانون - جامعة الإمارات - 2019 - ص 156.



Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly



Vol. 113
July 2025

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty year
Founded in 1974



Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233